جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)

Illegal Immigration and Its Impact on Libyan National Security (2011-2017)

إعداد الطالب

محمد إمحمد محمد أبو زيد

إشراف الأستاذ الدكتور

عمر الحضرمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

كانون الثاني، 2019

التفويض

انا الطالب **محمد إمحمد محمد أبو زيد**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي هذه ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: محمد إمحمد محمد أبو زيد

التاريخ: 27 / 01 / 2019.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة، وعنوانها " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)" وأُجيزت بتاريخ: 27 / 01 /2019.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
أ. د. عمر الحضرمي	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. محمد بني عيسى	عضوا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د جمال الشلبي	عضواً خارجياً	الجامعة الهاشمية	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، مدبر الليالي والأيام، مصرف الشهور والأعوام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما أنعم به على من فضله الخير الكثير، والعلم الوفير وأعانني على إنجاز هذا العمل الذي احتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم .

وبعد حمد لله تعالى وشكره على إنهائي لهذه الرسالة أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للفاضل الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي على ما قدمه لي من علم وإرشاد مستمر نافع وعطاء متميز وعلى ما بذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، ومهما كتبت من عبارات وجمل فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفائه حقه، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته.

ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي مدير جامعة الشرق الأوسط وإلى عميدة الكلية ورئيس القسم وباقي الدكاتره.

ولكل من مد لي يد العون، أو أسدى لي معروفاً، أو قدم لي نصيحة، أو كانت لهً إسهامه صغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولاً واخراً ظاهرا وباطناً، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

محمد إمحمد محمد أبو زيد

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذه الرسالة

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى كل من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى

إلى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعمل إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي

إمحمد أبو زيد أطال الله في عمره

إلى من ركع العطاء أمام قدميها والتي أعطتنا من دمها وروحها وعمرها حباً وتصميماً

ودفعاً لغدٍ أجمل

إلى الغالية التي لا أرى الأمل إلا من عينيها أمي الحبيبة

إلى زوجتي الغالية، التي صبرت على كل شي وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق تبني خطوة خطوة في علمي إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي زوجتي الغالية

إلى درب أمالي نوراوشعاعا بل ضياء يتجسداينما نبض فؤادي.. نور العين أبنائي الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى جميع أصدقائي الذين تعرفت عليهم خلال دراستي وكانوا لي خير سند ....

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

محمد أبو زيد

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الاهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانكليزية	ط
الفصل الاول **خلفية الدراسة وأهميتها**	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
فرضية الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	6
الإطار النظري والدراسات السابقة	8
أولاً: الإطار النظري	8
ثانياً: الدراسات السابقة	16
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	19
منهجية الدراسة	20

الفصل الثاني **الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي الإنساني**	21
المبحث الاول: دوافع الهجرة غير الشرعية	22
المبحث الثاني: موقف القانون الدولي الإنساني من الهجرة غير الشرعية.	32
الفصل الثالث **الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية**	50
المبحث الاول: مكونات الأمن القومي الليبي	51
المبحث الثاني: تحديات الأمن القومي الليبي.	59
الفصل الرابع **تأثير الهجرات غير الشرعية على الأمن القومي الليبي**	72
المبحث الأول: واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية	73
المبحث الثاني: مستقبل الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية	84
الفصل الخامس **الخاتمة، النتائج والتوصيات**	96
أولاً: الخاتمة	96
ثانياً: النتائج	99
ثالثاً التوصيات	100
قائمة المصادر والمراجع	101

الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي 2011-2017

إعداد

محمد إمحمد محمد أبو زيد

إشراف الأستاذ الدكتور

عمر الحضرمي

الملخص

هدفت هذه الدِّراسة إلى التعرُّف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017، وقد تناولت هذه الدِّراسة أسباب الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي، وبينت مكونات الأمن القومي الليبي، وأهم التحديات التي واجهها، واستطلاع الحلول للحد من تأثيرها على الأمن القومي الليبي.اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع التسلسل التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الليبي. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشهدها ليبيا، والمنهج القانوني من خلال الاطلاع على أهم التشريعات والقوانين التي أبرمت حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتوصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وإثبات صحة فرضية الدِّراسة التي مفادها "أن هناك علاقة ارتباطيه بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين، وأثبتت الدراسة من خلال نتائجها أن تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، والتي بلغت في عام 2018 (704) ألاف مهاجراً غير شرعياً، شكّلت آثاراً أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على المجتمع الليبي.

وأوصت بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش، ومؤسسات الأمن الوطني، لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن القومي الليبي.

The Illegal Immigration and Its Impact on the National Security of Libyan (2011-2017)

Prepared by

Mohamed Eemhamed Mohamed Abou Zeid

Supervised by

Prof. Omar Al-Hadrami

Abstract

This study aimed to identify the illegal emigration which its causes the deterioration of security and economic prevailing conditions in Libya because of the wars and the conflicts and their effect in Libyan National security (2011-2017). This study had addressed the reasons for this illegal emigration and its effect in the national security, it showed the components of the Libyan national security and the most important challenges, it had faced, surveying the solutions to limit their influence on the Libyan national security. The study depended on the historical analytical method following the historical sequence of the illegal emigration at the Libyan level, also the descriptive analytical method through analyzing the reality of the illegal emigration phenomenon that Libya state is witnessing, and the legal method through obtaining information about the most important legislations and law to endorse regarding the illegal emigration phenomenon.

The study reached a group of results and recommendations proving the validity of the study hypothesis which states “there is a correlation between the illegal emigration and its negative effect on the national security in the countries receiving the emigrants, the study through its results proved that the flow of great number of illegal emigrations which reached in year 2018 (704) thounsand illegal emigrants has established security, economic, social and political effects on the Libyan society.

The study recommended that the necessity of conducting further research on the issue of illegal migration and link it with other fields.

Keywords: Illegal immigration, Libyan national security.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

عُرفت الهجرة منذ القدم مع بداية وجود الإنسان على الأرض، وقد عرفتها المجتمعات المختلفة. وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من مكان إلى آخر؛ ذلك لتوفير سبل العيش، أو تحقيق الأمن والاستقرار. ومن خلال ذلك اختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور في الإرث الحضاري، ولكن لا يمكن إهمال تأثيرها السلبي في الوقت الحاضر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات، ونخص بالذكر دول العبور عامة وليبيا خاصة، وما للهجرات من تأثير بشكل كبير على الأمن القومي الليبي؛ وذلك لما لها من موقع جغرافي استراتيجي كدولة عبور.

وتمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً كبيراً يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، فقد أدى تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وانعدام الأمن فيها، وعدم مراقبة الحدود الليبية إلى هجرة العديد من الأفراد داخل ليبيا، وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، وذلك هرباً من تلك الأوضاع، وفي نفس الوقت تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي سبب انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وانتشار المخدرات وظاهرة التسول كما تعمل العصابات على تخريب المحطات الكهربائية، وبناءً عليه تبين أن المهاجرين يؤثرون في الأمن القومي لليبيا (ابراهيم، 2013: 27).

وتعدّ قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية. كما تسبب حدوث مشاكل للدول التي يسعى إليها المهاجرون ودول العبور، مما أثّر في العديد من الدول المعنية بهذه القضية؛ من زيادة معدلات الجريمة والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض الوبائية. وتعد تهديداً للتركيبة الديمقراطية، وضرباً للنسيج الاجتماعي، مما يهدد الأمن القومي وينذر بخطر استراتيجي، ويتمثل في انخراط بعض المهاجرين في الجماعات الإرهابية (المهدي، 2017).

ومن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وجود الصراعات المسلحة التي جعلت الأفراد يهربون من الموت والدمار، آملين بمستقبل أفضل، مما يضطر الأشخاص إلى الهرب من كافة أشكال العنف التي يمكن أن تصل إلى القتل والعبودية بعد افتقادهم لأسلوب العيش الكريم في أوطانهم بسبب معاناتهم من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، للحلم بحياة أفضل حيث فرص العمل الوفيرة والمردود المالي الوفير، فالبيئات الغنية نسبياً والتي تتوافر فيهاُ سبُل العيش الكريم وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين (خضر، 2016).

وتعد ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي وسواها لعدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين، ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب المقيمين فيها بصورة غير مشروعة يتجاوز 617000 نسمة وبنسبة 30 %من إجمالي السكان، ومن أهم الاسباب التي تجعل ليبيا منطقة جذب للمهاجرين غير الشرعيين، والذين يعتبرون ليبيا منطقة عبور لهم هو الموقع الجغرافي: حيث أنها تقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط شمال أفريقيا، كما يبلغ طول الساحل الليبي قرابة 1900 كم، ويبلغ طول حدودها الشرقية مع مصر والسودان قرابة 1430 كم، ويبلغ طول حدودها مع تشاد والنيجر 1350 كم جنوباً. بالإضافة إلى أن طول حدودها الغربية مع تونس والجزائر يبلغ 1295 كم، ناهيك عن تردي

الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى الانفلات الأمني وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار (الديوبي، 2018: 9).

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي الليبي، وذلك من انتشار معدل الجريمة والأوبئة والسرقة والخطف والاتّجار بالبشر وانتشار الأمراض التي لم تكن معروفة في المجتمع الليبي، وعلى المستوى الإقليمي يتعلق بصلات الدول الإقليمية مما تسبب لها من مشكلات بسبب الهجمات الإرهابية؛ ومثال على ذلك سرت وبنغازي وبعض مناطق الجنوب، ويتمثل ذلك بدخول إرهابيين من الدول الاقليمية المجاورة لليبيا، على المستوى الدولي هو مستوى أعلى مما سبقه. بذلك يتعلق بحراك الدولة ضمن المحيط العالمي.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها؟

السؤال الثاني: ما المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه؟

السؤال الثالث: ما تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الأول: تحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها.

الهدف الثاني: الوقوف على المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه.

الهدف الثالث: دراسة وتحليل تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضوعها والذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه ليس فقط الدولة الليبية، وإنما الدول المجاورة لها، ألا وهي مشكلة الهجرة غير الشرعية، والتي تؤثر سلباً على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدد استقرارها، إذ أحصت منظمة الهجرة الدولية عبور أكثر من 704 آلاف مهاجر غير شرعي في ليبيا، خلال عام 2018.كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوع أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي 2011–2017، مما يجعلها الدراسة الأولى في حدود علم الباحث، ومن المؤمل رفد المكتبة العربية وطلاب العلوم السياسية، بمادة هامة وحديثة في هذا الميدان.

ثانياً: الأهمية العلمية:

تأتي من محاولة الباحث في توضيح أسباب الهجرة غير الشرعية، وتوضيح طبيعة المشاكل الأمنية بسبب الهجرة غير الشرعية، وتقديم الفائدة لأصحاب القرار السياسي والأمن القومي، ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية والأخذ بها كمرجع يستفيد منه الباحثون في المستقبل بذات المجال.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: من 2011 إلى 2017.

الحدود المكانية: ليبيا.

الحدود البشرية: حيث تقوم هذه الدراسة على المهاجرين غير الشرعيين وكافة أطياف الشعب الليبي، والقيادة السياسية والأمنية في ليبيا.

محددات الدراسة:

واجهت الباحث محددات عدة أثناء إعداد الرسالة ومنها، صعوبة جمع الدراسات والمراجع والتي تناولت موضوع الدراسة والوصول إليها، كما تتحدد المحددات في صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية ذات العلاقة نظراً للظروف والأوضاع السياسية والأمنية السائدة.

مصطلحات الدراسة:

الهجرة:

لغة: الهجرة لُغةٌ لفظٌ مشتقٌ من الكلمة الثُلاثيّة (هَجَرَ)، ومعناها الرحيل عن المكان، أو التَخليّ عن شيء ما، وأيضاً تُعرفُ الهجرة: بأنّها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد (معجم المعاني).

اصطلاحاً: عبارة عن الرحيل من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول (Bischoff & Kafehsy, 2010).

إجرائياً: بأنها عملية انتقال الأفراد من بلد وإليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية، ودون اللجوء إلى الطرق الرسمية.

الأمن القومي:

لغة: الأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف. والأمن: هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة (معجم المعاني).

اصطلاحاً: تتمثل بالقدرة التي تملكها الدّولة لتأمين استمرار أساس القوة الدّاخلية والخارجية والاقتصاديّة والعسكريةّ في مناحي الحياة كافة، لمواجهة الأخطار التي تشكل تهديداً لها من الدّاخل والخارج، وتكون في حالة الحرب والسّلم على حدٍّ سواء (حسين، 2001: 5).

إجرائياً: بأنها القدرة التي تملكها الحكومة لتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري، والحفاظ على الدول من التهديدات التي تشكل خطورة، على اعتبار أن الهجرة من أكثر الأخطار على الدول.

أولاً: الإطار النظري:

يتأثر الأمن القومي بالعديد من القضايا التي تكون كمتغيرات مستقلة، ويكون لها أثر عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويختلف حجم التأثير لهذه المتغيرات وفقاً للظروف من حالة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، فلا يمكن القول بأن كل الدول تواجه وتعاني نفس القضايا فيما يتعلق بالأمن القومي وبنفس درجة التأثير، فالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وكذلك الموقع الجغرافي، متفاوتة من دولة لأخرى، وبالتالي فإن ما قد يشكل قضية ذات أولوية للأمن القومي لدولة ما يعد ضرورياً لدولة أخرى، ولقد أصبحت ليبيا مقصداً ومنطقة عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة منذ نحو ثلاثة عقود، حيث تتعرض إلى موجات من الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية جنوب الصحراء إضافة إلى مصر والسودان والدول المغاربية. ومعظم هذه الموجات من الهجرة تعتبر هجرة غير شرعية وجهتها أوروبا. وفي جميع الأحوال فإن لهذا النوع من الهجرة غير الشرعية تأثيرات على مناحي الحياة المختلفة في الدول المارة بها، وهي تأثيرات قد تتعلق بالأمن القومي (المشاط، 51:1987).

ظهرت في ليبيا خلال السنوات الماضية ظاهرة تتمثل بمشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبالأخص إلى سواحل إيطاليا، حيث تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الجماهيرية الليبية وحدها بـ 1.5 مليون مهاجر، معظمهم من دول الشمال الإفريقي فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى، لا سيما من الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا. (الصوفاني وجوان، 9:2009)

ويأتي معظم هؤلاء، خاصة الأفارقة منهم، بعد تجميعهم في أماكن التقاء داخل كل دولة على حدة، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس، وهناك ينتظرون عدة أسابيع

إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال علاقتها مع عدد من عناصر الشرطة الليبية، وخفر السواحل باستخدام الرشاوي.

وتعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر المنتشرة على المستوى العالمي، والتي يشهدها العالم بأسره وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول، وهي قديمة منذ قدم التاريخ، ولغايات وأسباب مختلفة، حيث إن المهاجرين يبحثون عن مصادر أفضل للدخل، أو لأسباب أمنية وسياسية هرباً من الحرب والقتل والتخريب والعديد من الأسباب الاخرى، وأصبحت هذه الهجرة في الآونة الأخيرة، ذات أبعاد مخيفة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، ويمكن القول بأن هذه الظاهرة بدأت في ليبيا منذ عام 1951، حيث إنها تعد حديثة، ولكنها تزايدت مع مطلع السبعينات من القرن الماضي، وتحديدا في ظل ظهور النفط والبرامج التنموية. وأخذت هذه الظاهرة بالنمو مع تحول ليبيا من بين الدول الفقيرة التي كانت تعيش على المساعدات الخارجية إلى الاستقلال لتصبح دولة منتجة ومصدرة للنفط، حيث إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تطورت من الجانبين الشرعي وغير الشرعي وفق العوامل الداخلية والخارجية الى جانب الأثر الذي ولده النفط والحركة التنموية باعتباره عاملا ساعد على جذب الهجرة الي ليبيا. (الكوت،2017: 131)

وفي ظل ما تشهده ليبيا منذ عقود سابقة، ولما تولد من آثار محتملة في العديد من الجوانب، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستكون ذات تأثير على مواقف وسياسات السلطات الرسمية داخل ليبيا، ومن جانب آخر فإن هذه المواقف ستعكس مدى إدراك صانعي القرارات في ليبيا لإعادة النظر في الهجرة غير الشرعية التي تشهدها المنطقة، وخاصة من حيث علاقتها بالأمن القومي الليبي، وفي ظل ما تشهده ليبيا من تطورات سياسية فإن الهجرة غير الشرعية مرت بعدة مراحل، فالأولى

بدأت في عام 1969 وانتهت عام 2011 بسقوط الحكم الليبي، والثانية وهي محور الدراسة الحالية خلال الفترة من عام 2011 وتمتد حتى عام 2018 في ظل الحكم الجديد (الحوات،2017: 8).

شهد مطلع عام 2011م بداية القلاقل السياسة والآمنة في ليبيا، وكان الأمر عكسيا بأن الهجرة من ليبيا الى الخارج، وتمثل الموقف الليبي في المرحلة التي تلت سقوط نظام القذافي خلال هذا العام في أن المنطقة شهدت حالة من عدم الاستقرار الساسي والانفلات الأمني، الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة السلطات الليبية على فرض سيطرتها على الوضع الامني، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الظواهر كتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وارتفاع نسبة المهربين.

في حين حاولت الدولة الليبية في منذ 2011 وحتى 2017العمل بجهد كبير على حظر دخول المهاجرين غير الشرعيين والعمل على ترحيل من يتم اكتشاف دخوله الى ليبيا بطريقة غير شرعية الى بلده الاصيل، إلا أن حالة الانفلات الأمني ونقص الامكانيات لدى السلطات الأمنية حد من نجاح هذه الجهود. فقضية الهجرة غير الشرعية تعد قضية أمنية بالنسبة إلى ليبيا وأوروبا وتتميز الظاهرة بالبعد الانساني الذي لا يمكن إغفاله والبحث عن حلول جذرية له (الكوت،2017: 137).

مفهوم الهجرة الدولية

تعد ظاهرة الهجرة أحد الأنشطة الإنسانية الطبيعية في جميع العصور والأمكنة، وهي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية نفسها، وهي أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على

الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة (القصير، 1992: 106).

وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالهجرة سواء كانت من منظور إنساني او قانوني او نفسي او جغرافي، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على مجموعة من المفاهيم من اهمها:

1- الهجرة الدولية:

يعرفها كل من جليفر جنسون وديفيد هير على أن الهجرة، بوجه عام، هي عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا وذات دخل فردي مرتفع. إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية (زكريا،1999 :49).

ويقصد كذلك بالهجرة انتقال الأفراد من مكان ما إلى مكان أخر، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أم الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية (الدياسطي،2007 :6).

وفي تعريف آخر، عُرّفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم، تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوّجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال. ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (السهيل، 1016: 2).

ومن بين تعاريف الهجرة أنها " شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تغير في محل الإقامة (المحبوبي، 1997: 18).

وتعرف الهجرة في قاموس الجغرافيا بأنها التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة، مؤثرة بذلك على عدد السكان، شأنها شأن حركة السكان الطبيعية. والمهاجر هو الشخص الذي يغير مقر سكناه المعتاد لفترة زمنية معقولة عابرا حدودا إدارية داخل الدولة الواحدة أو سياسية من دولة إلى أخرى (لبيب،2004 :14)

لذا فالهجرة ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات إلا أنه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية وديمغرافية (الكيتب، 2002 :30).

2-الهجرة غير الشرعية

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية بعد ظهور الدول والتنظيم الدولي، حيث مع نشأة الدول، ظهرت الحدود الجغرافية والسياسية، وظهرت المعابر القانونية، وأصبح تجاوز الحدود من دولة الى دولة أخرى عملاً غير شرعي ومخالفاً لأنظمة الدول وقوانينها. لذا تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية الحديثة ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي. وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة. وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة

حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وجنوب أفريقيا ونيجيريا. ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الشاطئين(حافظ، 2013 :47).

لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية او السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي والاقتصادي، لان الهجرات غير الشرعية تشكل عبئاً على الدولة المستضيفة، من هنا جاء تعريف الهجرة غير المشروعة، او الهجرة السريّة، بأنها عمليّة انتقال الأفراد والجماعات بين الدّول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المُهاجر إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون الحصولِ على تأشيرة دُخول، مما يشكل اثراً سواء كان اقتصادياً او امنياً على البلد المستضيفة (التميمي،2011: 260)

كما عرفت الهجرة غير الشرعية، باعتبارها وسيلة يتبعها الأشخاص للوصول إلى دولة بعينها بطريقة غير رسمية، بعيداً عن الوثائق الرسمية، وبعيداً عن ملفات الهجرة. وغالباً ما يكون الغرض من الهجرة غير الشرعية، هو اللجوء، أو الهجرة للعمل في الدولة المقصودة بطريقة غير رسمية ومخالفة للأنظمة والقوانين بل والأعراف الدولية. لذا فالهجرة السرية هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين مثل: المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللّجوء، والمهاجرين الذين يدخلون الدول بطريقة غير شرعية، ويعملون بطرق غير شرعية، وينتهكون قواعد الزيارة، ويصبحون ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين كالسلع والبضائع (رؤوف،2014 :8).

وعرفت الهجرة غير الشرعية او السرية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان لآخر بطرق تخالف القوانين الخاصة بالهجرة المحلية والدولية، ويُعرف هذا النوع من الهجرة باسم الهجرة غير القانونية، أو الهجرة غير الشرعية (بركان، 2012: 17).

وتُعرّف الهجرة غير القانونية بأنها خروج أحد المواطنين من دولته بشكل غير مشروع، سواء كان الخروج من المنافذ غير المشروعة، أو من المنافذ المخصصة للخروج ولكن باستخدام طرق غير مشروعة تتمثّل في الخروج بالتخفّي أو استعمال وثيقة سفر مزورة (شعبان،2011: 5).

يمكن تلخيص ذلك كلّه بالقول: بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيدا نظرا لتنوعها وتعدد دوافعها واختلاف اتجاهاتها، ولما لها من أثر على الدول المستضيفة، مما دعا الدول الى تقنين الهجرة ضمن أطر قانونية وشرعية، بحيث يكون للدولة القدرة والمعرفة لما يدخل دولها من مهاجرين، لان ذلك يشكل عبئاً امنياً واقتصادياً على الدول الأخرى، لذلك سعت الدول، وعن طريق المنظمات الإنسانية، إلى المشاركة بتقنين الهجرة. ومن أشهر الهجرات غير الشرعية المهاجرون من إفريقيا وخاصة شمال إفريقيا الذين يتجهون عادة إلى أوروبا بحثا عن ظروف حياة كريمة على المستوى المعيشي والأمني وغير ذلك.

وقد شهدت الدول المتقدمة إشكالية كبيرة حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وتعد شعوب القارة الإفريقية أكثر دول العالم تعرضت للهجرة. وقد تنامت هذه الظاهرة في بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعنصري، ثم أتت العولمة لتفاقم حركة البشر وتوسّع رقعة البلدان المعنية بهذه الظاهرة، حيث يوجد في بداية الألفية الثالثة مهاجر واحد من 35 مستقرا في بلده.وقد دفعت العولمة الاقتصادية إلى تغيير اتجاهات الهجرة، فأصبحت بلدان مثل سنغافورة وإندونيسيا محط أنظار الباحثين عن العمل من الهند والصين وباكستان، وأصبح المشرق

العربي –خاصة البلدان الخليجية– مقصداً من قبل مهاجرين من الفلبين وسريلانكا وغيرهما(أحمين، 2008: 4).

لـذلك تقـوم إشـكالية الهجـرة غيـر الشـرعية فـي كيفيـة التعامـل مـع الإنسـان المهـاجر مـن إطـار الإنسـانية، وكـذلك الحقـوق القانونيـة الممنوحـة للمهـاجر الشـرعي او غيـر الشـرعي، والإجـراءات الخاصـة باسـتخدام ممارسـات العبوديـة تجـاه المهـاجرين، ومـن ثـم اسـتغلالهم فـي كـل الأطـر اللاأخلاقيـة واللاإنسـانية، حيـث تعـرض كثيـر مـن المهـاجرين السـوريين للبيـع فـي سـوق "العبيـد" حيـث مـا زالـت ظـاهرة العبوديـة نمـط إنتـاج وعـيش فـي أوسـاط عديـدة مـن مجتمعاتنا العربية، يدعمها الثروة، والبترول (مبروك، 2017 :4).

لذلك نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية. وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، في الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية. ويعني تهريب المهاجرين، وإجراءات الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى يتم من قبل المقيمين الدائمين في الدولة المستضيفة، حيث يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة من المال أو الصعود في السفن البحرية او التجارية بدون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، وعادةً ما يختفون داخل المخازن، او داخل المستودعات أو قوارب النجاة. او عن طريق البر، حيث يستخدم هؤلاء الأفراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود. ويتم تهريبين المهاجرين عن طريق عصابات منظمة، ومن خلال

شبكات التهريب العالمية التي تضم أشخاص ذو خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري (المبارك،2008 :7).

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

دراسة إبراهيم (2013)، بعنوان: "آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور" هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا"، حيث بينت الدراسة إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسا مخيفا يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية ، و كيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها، وقد بينت الدراسة أن هناك انتشارا واضحا للعصابات وتهريب البشر و التجارة بالأعضاء البشرية، و قطع الكهربائي و انتشارا للأمراض المعدي، و خلق سوق سوداء، أما دور القيادات المحلية الليبية فإن الجهود التي بذلوها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإن بعض القرارات التي تم اتخاذها من قبل هذه القيادات ليست مفعلة.

دراسة المصراتي (2014)، بعنوان: "الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: الدراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي" ، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بمركز قنفودة بنغازي، وتجاربهم وخبراتهم المتعلقة بالهجرة، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها، ولتحقيق ذلك تمت مقابلة جميع المحتجزين فترة إجراء الدراسة (مسح شامل)، وبلغ

إجمالي عددهم (55) مبحوثاً، وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية، إضافة إلى توفر فرص عمل غير احترافي في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، الأمر الذي شجع الكثيرين من أفراد العينة لقصد ليبيا بحثا عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية .

دراسة الحوات (2017)، بعنوان: "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا غير بلدان المغرب العربي"، هدفت الدراسة إلى استعراض نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا والضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة إيطاليا عبر الشواطئ الليبية، وإلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا غبر الصحراء الكبرى لتعبر بشكل مؤقت إلى ليبيا، ومن ثم المتابعة عبر البحر المتوسط إلى جنوب اوروبا وبشكل أساسي إلى جنوب إيطاليا. ومن تحليل ما توفر للباحث من بيانات تبيت أن الهجرة غير الشرعية يدفعها ويحركها الفقر والبطالة بشكل أساسي، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي في القارة الإفريقية، والهجرة غير الشرعية تعبر الصحراء الكبرى لتستقر مؤقتاً في ليبيا، وتواصل تحركها بقوارب الموت عبر البحر المتوسط الى جنوب ايطليا، ومشكلة الهجرة غير الشرعية تتطلب النظر إليها كمشكلة اجتماعية واقتصادية قبل النظر إليها بأنها مشكلة أمنية، وفي جميع الأحوال فإن وضع الهجرة غير الشرعية الآن يتطلب معالجتها على مستويين: الأول إقليمي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، والثاني ثنائي بين ليبيا وايطاليا في شكل اتفاقية ليبية إيطالية للتعامل مع هذه الهجرة معلوماتياً وعلمياً في عرض البحر المتوسط، ولا بد أن تشارك بعض البلدان الإفريقية خاصة المحيطة بليبيا في شروط وعناصر هذه الاتفاقيات، وما يترتب عليها من التزامات على كافة الأطراف .

دراسة الكوت (2017)، بعنوان: "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي". هدفت إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، ومن خلال التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وبينت الدراسة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعدا مستمرا في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية، و أن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر أو دول الاتحاد الاوروبي، وأن هناك تأثيرات في السياسية لهذه الظاهرة ووجود جملة من التأثيرات الاقتصادية في ليبيا؛ مما أوجد خللا أمنيا في السياسة الداخلية، وأن لذلك ارتباطا مباشرا بالأمن القومي من الجانب الاقتصادي.

- **الدراسات الاجنبية:**

دراسة Attir(2014) بعنوان : Illegal migration as a major threat to Libya's security "الهجرة الغير مشروعة كتهديد للأمن الليبي"، هدفت الدراسة الى دراسة واقع التهديد الأمني الذي تواجهه ليبيا نتيجة الهجرة الغير الشرعية، حيث بينت الدراسة بان جغرافية المنطقة الليبية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الافريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً رئيسياً للهجرة والهرب من قبل الليبيين الى الدول المجاورة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الدراسة بان الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل انها قديمة.

دراسة Toaldo (2015)، بعنوان: Migrations Through and From Libya: AMediterranean Challenge' "الهجرة عبر ليبيا ومنها –تحدي البحر الابيض المتوسط،

هدفت الدراسة الى البحث في ديناميات الهجرة من ليبيا وإليها، مع تركيز على اقتصاديات وسياسات الاتجار غير المشروع، حيث بحثت في سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء لمعالجة الهجرة في البحر الأبيض التوسط وتخفيضها عبر ليبيا، وبينت النتائج إن إضفاء الطابع الخارجي على عمليات الهجرة غير الشرعية، وأكدت الدراسة على ضرورة البحث في مجال السياسة العامة، فاقترحت إجراء إصلاح شامل للنظام الحالي بهدف إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المتعددة الأطراف مع إنشاء ممرات قانونية للهجرة إلى أوروبا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة؛ لوحظ بأن أغلب الدراسات كانت تتمحور حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها قضية دولية، وطرح ليبيا كنموذج للدراسة، والأخذ بها كتحدي يواجه الدولة ويهدد أمنها واستقرارها.

أما الدراسة الحالية فقد حاولت التركيز على دراسة العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية على دولة ليبيا، وتحديد طبيعة الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، خلال الفترة من .(2011-2017)

واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية من وإلى ليبيا، كما أن الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في المنهجية التي تم اعتمادها، إذ اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها موضوع الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017). وهو ما جعلها الدراسة الأولى في حدود علم الباحث.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدداً من المناهج في الدراسة الحالية على النحو الآتي:

المنهج التاريخي التحليلي: قام الباحث من خلال هذا المنهج بتتبع التسلسل التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الليبي، من حيث التطورات والأزمات التي شهدتها المنطقة خلال هذه التسلسل.

المنهج الوصفي التحليلي: قام الباحث بإجراء تحليل لواقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشهدها دولة ليبيا، وتحليل أسباب هذه الظاهرة، وطبيعة الاثار المترتبة عليها.

المنهج القانوني: قام الباحث باللجوء الى التشريعات والقوانين التي أبرمت حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وخاصة المحددة في القضية الليبية.

الفصل الثاني

الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي الإنساني

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر القديمة في ظل غياب مفهوم "الدولة" باستثناء بعض الكيانات التي ترتبط بروابط مشتركة من الإطار التاريخي، والتقارب في العادات والتقاليد، او روابط الدم، وروابط طائفية او أثنية او لغوية. وقد كان لغياب الحدود دور كبير في التنقل والانتقال والترحال بحثا عن الكلأ والماء. الا انه ومع قيام مفهوم "الدولة" ظهرت بوادر تقنين الهجرات، والتأكيد على الهجرة بموجب الأنظمة والقوانين، ورفض الهجرات غير الشرعية (أنطوني، 2005 :331)

ويتناول هذا الفصل الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي الإنساني من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الاول: دوافع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: موقف القانون الدولي الإنساني من الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول

واقع الهجرة غير الشرعية

مع ظهور الدولة والحدود السياسية والجغرافية ومناطق العبور القانونية، اتخذت الدول التدابير لتقنين الهجرة ضمن قوانين وأنظمة خاصة بها. وقد شكلت ظاهرة الهجرة غير القانونية أبعاداً خطيرة داخل المجتمعات، مما تطلب تكثيف الجهود بين دول الإرسال والعبور والاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين، مع تحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة بين الدول من خلال اتفاقيات وذلك من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه الظاهرة. وقد كانت الحلول الجزئية غير فعالة. ورغم أن المعالجة الأمنية ساهمت في تخفيض عدد المهاجرين غير القانونيين إلا أنها لم تعد وحدها كافية نظرا لمحدوديتها، وأصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني والاجتماعي، واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للبلدان المرسلة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة والحقيقية لهذه الهجرة غير القانونية (احمد، 2015 :5)

وقد مرت الهجرات بعدّة مراحل ارتبطت بعدت إشكاليات وهي:

الإشكالية الأولى: وهي إشكالية مرتبطة بحاجة الدول الأوروبية الماسة للعمالة القادمة من الجنوب والتي يقصد بها العمالة من دول افريقيا، حيث كانت الدول الأوروبية نفسها هي المتحكمة بحركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. او عبر مكاتب غير شرعية. وبعد ان استقر هؤلاء المهاجرين أوروبا، برزت إشكالية المطالبة بحقوقهم، مثل حق ابنائهم دخول المدارس الحكومية، وحقوق التأمين، وتعد تلك الإشكالية بداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجرين. ويبدو أن الكثير من

المهاجرين استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات. وذلك يعود الى غياب الأنظمة والقوانين التي تضبط الية الدخول وإجراءات والعمل التي أدركوها لاحقا (دياب،2015 :11).

الإشكالية الثانية: مزاحمة المهاجرين أبناء البلد الأصليين على الخدمات كافة. وقد بدأ ظهور هذه الاشكالية خلال الفترة ما بين (1985–1995) وقد أبرزت هذه الإشكالية الاكتفاء وعدم الحاجة لوجود فائض من المهاجرين غير الشرعيين مما أدى الى ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود. في تلك الظروف وقعت اتفاقية شنغن في 19 /حزيران 1995 ومع دخول هذه الاتفاقية الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ سمح بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي (الطاهر، 2017 :7).

الإشكالية الثالثة: وهي إشكالية أثر المهاجرين غير الشرعيين على امن بلدان اوروبا، مما استدعى الدول الأوروبية والغنية اتخاذ إجراءات أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. هذه الاجراءات خففت شيئاً ما من الهجرات غير الشرعية. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تحتال على عملية الالتحاق بالدول الأوروبية بدون وجه قانوني (السيد، 2011 :4).

الإشكالية الرابعة: ظهور الهجرة الاجبارية بسب النزاعات المسلحة: لقد شكلت الهجرة غير النظامية عبئاً اقتصادياً على الدول المتقدمة كونها كانت هجرة اقتصادية لمهاجرين يبحثون عما يعرف بـ "الفردوس الأوروبي" في بداية الأمر، لكن الهجرات الحالية هي

هجـرات تأخـذ طـابع التهجيـر الإجبـاري، لأنهـا هجـرات ناتجـة عـن النزاعـات السياسـية المسـلحة التـي تشـهدها بعـض دول العـالم الثالـث. فمنـذ الثـورات العربيـة فـي العـام 2011، أدت الاضـطرابات والقلاقـل التـي شـهدتها منطقـة الشـرق الأوسـط إلـى موجـات كبيـرة مـن المهـاجرين إلـى أوروبـا، بحثـا عـن حيـاة أفضـل، وهربـا مـن الحـروب الأهليـة، والمجاعـات، والفقـر. لكـن هـذه الرحلـة غالبـا مـا تكـون محفوفـة بالمخـاطر، ممـا نـتج عنهـا مقتـل مئـات المهـاجرين بسـبب غـرق سـفن أو قـوارب قبـل وصـولها إلـى سـواحل شـمال البحـر المتوسـط (دياب،2015 :13).

الإشكالية الخامسة: تطور ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر، حيث أن دول أوروبا تدرك التحول في ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط، وقد أصبحت ظاهرة الإتجار بالبشر أكثر ربحا وأمنا من تهريب المخدرات. من هنا، تشكل هذه الظاهرة معضلة لأوروبا، وإذا لم تبدأ الدول الاوروبية بحل هذه المعضلة ستتشكل جريمة في حق الإنسانية (بن عنتر، 2015 :13).

لقد سببت الهجرة غير الشرعية إلى العالم الأوروبي، بشكل خاص، إشكاليات أمنية من قبل المهاجرون على المواطنين الأصليين.

وقد ساهمت الأحداث المتلاحقة والمتسارعة المرافقة للعولمة في توسيع الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا، ودول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا ابتداءً من انفجاري "نيروبي" و"دار السلام" مرورا بأحداث 11 من سبتمبر وما تبعها من عمليات إرهابية وصولا إلى أحداث "الضواحي الباريسية"[1] في فرنسا، فإن كل هذه الوقائع قد حفزت صناع القرار الأوروبيين على إثارة قضية الهجرة

[1]الضواحي الباريسية هي موجة من المظاهرات التي اجتاحت العاصمة الفرنسية باريس وبعض المدن الاخرى، وسببها هو فرار اثنين من فتيان الضواحي الباريسية من مطاردة الشرطة لهم اوقعهم في حقل كهربائي وبالتالي كانت النتيجة المحتومة الموت

والمهاجرين من جديد، ووضع الاجراءات الخانقة على منافذ الهجرة، باعتبار ان الهجرة غير الشرعية يكمن داخلها خطر الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تنمو وتتعاظم في أحضان الهجرة نفسها. ومن هذا المنطق بدا وكأن الغرب سيحارب الهجرة لأسباب أمنية موضوعية فقط (الداه، 2010 :5).

أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تسعى غالبية حكومات الدول الى القضاء عليها والتصدي لها خاصة بعد انتشار سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين يعملون على تجميع المهاجرين مقابل الحصول على مبالغ طائلة رغم عدم قانونية هذا السفر، وتعريض حياة المسافرين للخطر المؤكد حدوثه. لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حديثة العهد، بل بدأت منذ فترة الستينات في القرن الماضي، وهي ظاهرة تشكل جريمة على بلدان الدول الأوروبية التي تعد المكان المناسب للمهاجرين لتلبية حاجاتهم والهروب من الفقر.

لذلك فإن قضية الهجرة مرتبطة بكثير من الأسباب والدوافع كالفقر، واشتعال الحروب والنزاعات المسلحة، وقيام الأزمات السياسية، وانحدار مستوى الحريات العامة، وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكثير من بلدان العالم الثالث. كذلك فإن افرازات العولمة وخاصة المتغيرات العلمية والتكنولوجية جميعها رمت بظلالها على مجتمعات العالم الثالث فقربت المسافات بينها، وجعلت العالم يشبه مجتمع القرية الصغيرة بكل ما فيه من متناقضات، كما أفرزت عوامل عدة أدت

صعقا بالكهرباء، وبعدها انطلق البركان من شتى الضواحي وهوامش المدن واخذوا في حرق وتدمير كل ما استطاعوا ان يصلوا إليه من ممتلكات وسيارات ومبان، والأشخاص الفارين كانوا من أصول عربية مغاربية وأفارقة وهو ما يصطلح على تسميتهم «بالجيل الثالث من المهاجرين» الذين اخذوا يشكلون قطاعا لا بأس به من شرائح المجتمع الفرنسي، فقد ولدوا وعاشوا داخل فرنسا وامتلكوا هويتها.

إلى وجود تخلخل سكاني هائل، مما استوجب قيام المهاجرين بالبحث عن الحياة الأفضل (الصايغ، 2010 :7).

ومن الأسباب التي دعت الى قيام هذه الهجرات غير الشرعية الظروف التالية:

1- سعي الشباب لتحقيق أحلامهم الوردية: حيث يقوم في خيالهم أن اوروبا ستكون جنة الفردوس من خلال العصابات والسماسرة المختصين في رسم الاحلام والذين يقدمون وعوداً وأحلاماً للشباب ليصبحوا اثرياء في زمن قصير، والخلاص من الفقر والجوع، حيث ان انفتاح الدول علي بعضها البعض من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشاب يحلم بجمع المال، الا ان الغرق والموت في اغلب الاحيان هو مصيرهم (عبد المنعم، 2016 :9).
2- العوامل الاقتصادية: بسب التباين في المستوى الاقتصادي بين دول العالم الثالث ودول أوروبا، او ما يسمى بمفهوم الدول الطاردة والدول المستقبلة. هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في بلدان العالم الثالث التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل. بالمقابل دول اوروبا دول صناعية وذات دخل مرتفع واقتصاد قوي، لذلك يشكل هذا التباين فارقاً في الأجور، كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول العالم الثالث (الخشاني،2005 :13).
3- الاضطرابات السياسية: ان الشعور بالاضطهاد وعدم الاستقرار، والخوف من المصير المجهول، وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة السرية، مما يشكل حالة من عدم الاستقرار للإفراد والمجتمعات. كذلك تعد الحروب الأهلية والدولية سبباً

رئيسياً للظاهرة حيث يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أمانا ومن بعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي. وتعد افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الأكثر تصديراً للهجرة السرية بسب الأزمات والاضطرابات السياسية التي تعيشها (معمر، 2009 :15).

4- العامل الجغرافي: يساهم عامل القرب الجغرافي بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة، ويتضح ذلك بصورة جلية في الحدود البحرية، حيث ان المسافة القصيرة بين إفريقيا وأروبا مثلا تقدر بأربعة عشر 14 كيلومترا فقط، عامل يسهل عملية الهجرة السرية إلى سواحل أوروبا.

5- ثورة الاتصالات والإعلام الجديد: لقد كان لثورة التكنولوجيا والمعلومات دور في فكر شباب دول العالم الثالث، من خلال الاطلاع على أنماط العيش في المجتمعات المتقدمة، ومقارنتها بما يكابدونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة، لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من أفريقيا، وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص عدد السكان في القارة العجوز، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصاً متاحة أمام المهاجرين.

6- أسباب أمنية: تعد الأسباب الأمنية من أسباب الهجرة الدولية، لذلك فأن اغلب دول العالم الثالث تتشابه في أنظمتها وسياساتها واقتصادياتها، فضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، يدفع إلى التسلل من اجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، وقيام المتسلل بارتكاب جريمة في بلده، فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء. كذلك تعد البطالة المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة فهي تمس عددا كبيراً من السكان وخاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية وبالتالي تمثل الهجرة الطريق الوحيد للحصول على فرص عمل جيدة وبدائل أفضل في دول أكثر تقدماً (عادل، 2018 :6).

7- الأوضاع الاجتماعية: يعد سوء الأوضاع الاجتماعية من أسباب الهجرة غير المشروعة، حيث أن ضعف الروابط الاجتماعية، وانعدام القيم والتقاليد الاجتماعية، والتفكك الأسري داخل دول العالم الثالث، وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير المشروعة، ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير المشروعة، كلها تشكل أسباباً ودوافع للهجرة عير الشرعية.

8- أسباب دينية: يعد الدين الغذاء الروحي للبشرية، وان المساس به يؤثر على النفس الإنسانية وتفكيرها، لذلك فأن الاضطهاد الديني والسعي لفرض الفكر المذهبي أو البحث عن بيئة أكثر أمانا لنشر المذهب الديني إلى تعزيز الهجرة غير المشروعة، لذلك فإن كثيراً من القوميات تبحث عن دول تحترم الطقوس الدينية ولا تشكل اي نوع من الإكراه في الممارسات الدينية (يونس، 2012 :51).

وقد شكلت عملية عدم ضبط الحدود البحرية والبرية لليبيا الممتدة على مساحة واسعة والقريبة من الشواطئ الأوروبية فرصة للمهاجرين غير الشرعيين في الهجرة لأوروبا. وقد كان لسقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011 مجالاً واسعاً لدخول ليبيا والانتقال الى السواحل الايطالية رغم الاتفاقية الموقعة بين ليبيا وإيطاليا والتي يتم بموجبها يجب إعادة المهاجرين إلى ليبيا، الا ان انهيار النظام الليبي ساعد على ارتفاع موجات الهجرة غير الشرعية الى ليبيا (جود، 2013).

كما أشار أبو خشيم (2014: 33) للأسباب الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية أهم الأسباب التي أدت الى اندفاع المهاجرين الى ليبيا والتي تعود للأسباب الآتية:

اولا: الأسباب الاستراتيجية: تعد الأسباب الاستراتيجية المرتبطة بموقع ليبيا بمحاذاة السواحل الأوروبية والايطالية، بشكل خاص، أهم أسباب الهجرة غير الشرعية والموضحة بالأسباب الآتية:

1- قرب ليبيا من السواحل الايطالية: حيث يمكّن موقع ليبيا الاستراتيجي القريب من السواحل الايطالية المهاجرين غير الشرعيين من التوجه الى ليبيا للانتقال الى اوروبا.
2- الانفلات الامني في ليبيا: حيث ان الفوضى الامنية وعدم سيطرة الحكومة الليبية على حدودها شجع ذلك المهاجرين غير الشرعيين كمجال حيوي وغير منضبط المرور الى ليبيا والانتقال الى أوروبا.
3- غياب السلطة الليبية التي تطبق الأنظمة والقوانين شجع دخول المهاجرين ليبيا وسهولة الانتقال رغم صعوبة الرحلة التي تتعرض للقرصنة من قبل البحارة غير النظاميين والتي تسبب للكثير منهم الغرق والموت.

ثانيا الأسباب الاجتماعية: تعد الاسباب الاجتماعية من الاسباب المهمة للهجرة غير الشرعية لليبيا، ويمكن حصرها كما يأتي (أبو خشيم 2014: 33):

1- الفقر والبطالة لدول العالم الثالث وخاصة دول افريقيا: فقد شكلت البطالة والفقر الاندفاع نحو البحث عن العمل لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.
2- صعوبة الحياة في الدول المتخلفة وخاصة الدول الإفريقية: وذلك بسب تراجع التنمية الاقتصادية بسب الجفاف، وتدهور أساليب الزراعة، وفقدان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3- النمو السكاني المضطرب: حيث تعيش الدول الافريقية نمواً سكانياً غير منظم دفع بكثير من الشباب الى البحث عن أعمال تقيهم خطر الفقر.

4- هجرة الشباب: تدفع الهجرة غير الشرعية بأغلبية شباب يملكون البنية الجسدية التي تجعلهم يصارعون العوائق والتحديات التي تشكلها أمواج البحار المميتة.

ثالثا: الأسباب السياسية: ترتبط الأسباب السياسية بغياب المنظومة الديمقراطية المرتبطة بغياب المشاركة السياسية، وغياب الممارسة التشاركية للسلطة وذلك لغياب ممارسة عملية الانتخاب والانتقال السلمي للسلطة. فقد شكل الاضطهاد السياسي والتباين العرقي والطائفي اهم الاسباب السياسية لهجرة كثير من الشباب الأفارقة من بلدانهم، وهذه الاسباب والتي يمكن اختصارها كما يأتي:

1- الصراعات الداخلية: إن اغلب النسيج الاجتماعي لدول افريقيا هو نسيج قبلي، مما يشكل مجالا للصراع بين القبائل والبحث عن الامن والسلام من خلال الهجرة الى اوروبا.

2- الفوضى وعدم الأمان: إن انتشار الفوضى، وانعدام الأمن، وتفشي الفساد الاداري والمالي، وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على الحكم. وارتفاع نسبة الاعتقالات، وارتفاع نسبة الثورات والانقلابات العسكرية، شكلت هذه الظروف أساساً دفعت بكثير من الناس الى الفرار والهجرة وترك بلدانهم.

3- البحث عن الحرية: تعد الحرية من أهم متطلبات الإنسان ولو في ظل الفقر، فقد كان سبب بعض تحركات المواطنين هي البحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك للهروب من الاضطهادات التي يواجهونها من أنظمتهم، وخاصة الاقليات العرقية والدينية والفكرية، وعدم السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية، هذه الأسباب أدت إلى الهجرة غير الشرعية.

ويمكن القول: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم

منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، حيث أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، لذلك يحتاج الأمر الى إيجاد حلول لملف الهجرة السرية.

المبحث الثاني

موقف القانون الدولي الإنساني من الهجرة غير الشرعية

بعد ان أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمعات في العالم، ودخول الأشخاص إلى دولة أخرى غير دولتهم بشكل غير شرعي أو غير نظامي، سعت كثير من الدول المتقدمة التخوف من تلك الهجرات، كون هذه الهجرات لم تقتصر على البحث عن العمل الأفضل بل أصبحت تحمل في طياتها ظواهر سلبية تشكل خطورة على المجتمعات المتقدمة، لذلك أصبح الإرهاب جزءاً من المهاجرين والاتجار بالبشر والترويج لآفة المخدرات وارتفاع معدل الجريمة. كل هذه الظواهر استدعت ان تبذل الجهود الدولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات لتقنين ظاهرة الهجرة غير الشرعية (هشام، 2010 :18).

الهجرة غير القانونية في تشريعات دول أوروبا

لقد شكلت الهجرة غير المشروعة كثيراً من الظواهر السلبية على الدول المتقدمة وخاصة دول أوروبا بحيث قامت هذه الدول باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والأساليب التي تخفف من اثار هذه الهجرة. ومن خلال ذلك تم الاطلاع على بعض التشريعات والإجراءات والتدابير التي شرعتها دول أوروبا ضمن دول الاتحاد الأوروبي، حيث قامت تلك الدول ببذل كثير من الجهود للحد من الهجرة غير المشروعة وذلك عن طريق عقد مجموعة من الاتفاقيات اهمها (عيد،2010 :87).

1- اتفاقية شنغن وقد وقع عليها أكثر من ثلاثين دولة وتم من خلالها تبادل المعلومات الشخصية والأمنية.

2- اتفاقيات أمنية مشتركة ثنائية وجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط، تهدف الى تقديم الدعم المادي واللوجستي لحكومات دول شمال افريقيا وإلى تشديد الرقابة على الحدود وإلى زيادة قدرات الحراسة على تعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم.

3- اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول الشمال الإفريقي، وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل الى أوروبا سواء بإنشاء معسكرات احتجاز أم من خلال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

اما التشريعات الوطنية فقد قامت مجموعة من الدول الأوروبية بوضع التدابير والإجراءات والتشريعات ضمن مجموعة من القوانين الوطنية الداخلية بهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن اهمها الدول التالية (ايهاب، 2015 :7):

1- ايطاليا: والتي اقترحت قانوناً يستهدف وضع قيود صارمة على المواطنين، في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، من خلال وضع تدابير قاسية ضد من يؤجر مساكن للمهاجرين غير الشرعيين أو يوظفهم، وتشمل "إغلاقاً دائماً لأنشطة الإيطاليين الذين يتعاملون مع المهاجرين غير الشرعيين، والترحيل الفوري للمهاجرين من البلاد، والتحقق من جميع الأصول المالية للمهاجرين، بما في ذلك الحسابات المصرفية وتحويل الأموال".

2- إسبانيا: اقترحت اسبانيا اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، من خلال بناء جدار حدودي يصل ارتفاعه نحو 6 أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. بالإضافة الى إنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل استشعار

ليلي ورادارات، إضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي، أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري"، لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا (عيد،2010 :88).

3- النمسا: اقترحت النمسا قانونا يتعلق بتشديد القوانين لـ "محاربة الهجرة غير الشرعية"، هدفت الى التشديد بحبس المهربين والمتاجرين بالمهاجرين غير الشرعيين، ومصادرة وسائل نقل المهاجرين (هشام، 2010 :20).

4- المجر: أقرّ برلمان المجر، تشريعات مناهضة للمهاجرين غير الشرعيين، وقد اقترحت قانوناً يعزّز احتمال انتشار الجيش على الحدود، ومعاقبة من يحاول الهجرة بطريقة غير شرعية، بالسجن مدة تصل إلى 3 سنوات. (عيد،2010 :88)

5- اقتراح الأمم المتحدة، فقد اقترحت الأمم المتحدة على دول الاتحاد الأوروبي على بذل مزيد من الجهود لمعالجة أزمة المهاجرين غير الشرعيين، الذين تتعرض حياتهم للخطر أثناء عبورهم مياه البحر المتوسط، والمطالبة بإعطاء الأولوية لحماية الحياة البشرية وكرامة الإنسان في تعاملها مع أزمة المهاجرين (ايهاب، 2015 :7).

6- الولايات المتحدة الأمريكية: للولايات المتحدة دور في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كونها أكثر الوجهات على مستوى العالم. فقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أثر في التشديد على الهجرة، فقد شددت من خلال قوانين الهجرة والإقامة الأمريكية على منع دخول المهاجرين غير الشرعيين، وإتباع سياسية الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول عن طريق الاحتيال أو التسلل أو بموجب وثائق ثبوتية مزورة. كما أن قوانينها تقلل من سلطة الادعاء العام في العفو وتوقف منح الإعانات للمهاجرين غير الشرعيين وتغرم بغرامات

مشددة باستخدامهمٍ من قبل أصحاب الأعمال. كما قامت السلطات الأمريكية المختصة بتجنيد الأجهزة وتزويدها بالإمكانات البشرية والفنية والتقنية والمادية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة وخاصة عصابات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقام الاتحاد الأمريكي بوضع برنامج لإصلاح نظام الهجرة وإضفاء طابع التشدد والقسوة في معاملة المهاجرين وفي هذا السياق فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً في عام 2006 وذلك للحد من الهجرة غير المشروعة وخاصة القادمين من العالم الإسلامي (يونس، 2012 :27).

7- كذلك اقترحت الولايات المتحدة على المكسيك بناء جدار بطول 1200كلم على الحدود المشتركة معها والبالغ طولها 3360كلم عام 2006، ووضع قانون للحد من الهجرة غير المشروعة يشمل الكثير من المهاجرين القادمين من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا الذين يقصدون المكسيك في بداية رحلتهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت الحكومتان الأمريكية والمكسيكية خطة شراكة لحماية حدودهما تدعى الشراكة الذكية (فتحي، 2010 :8).

المساعدات المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين

اخذت المسائل المتعلقة بالهجرة أهمية بالغة في الأجندات الوطنية، الإقليمية والعالمية، لاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة، وحظيت الأخطار والآثار الوخيمة ذات الصلة بحركات الهجرة في شقيها النظامي وغير النظامي بالأولوية في اهتمامات وأعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، كما أنها أصبحت مادة دسمة للتداول السياسي والعالمي في الوقت الحالي (عبد المالك، 2002 :50).

بالرغم خطورة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من أعباء أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية الا ان المهاجرين هم بشر ولا بد من التعامل معهم بكل إنسانية، فقد شددت المنظمات الإنسانية على حسن المعاملة، وتقديم المساعدات لهم. والتزاما بذلك أقرت الأمم المتحدة على حماية المهاجرين بعدد من المبادئ والمعايير لحماية جميع حقوقهم وأفراد أسرهم، منها النصوص ذات الصلة الموضوعة في إطار منظمة العمل الدولية، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم 77)، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، والمساواة في معاملة العمال المهاجرين والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل، والتوصية بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية المتعلقة بالسخرة أو العمل القسري، والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة (شيبوط، 2013 :2).

وتعتبر الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة بقرار الجمعية العامة 158/45 المؤرخ يوم 18 كانون الأول 1990 أهم اتفاقية تعترف بحقوق المهاجرين وأسرهم، وتضع آليات لحماية دولية مناسبة لحقوقهم، وهي تنطبق على جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز من أي نوع. وبناء على الإجراءات المقدمة لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين صادق البرلمان الأوروبي على قانون غير ملزم يطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضرورة

التأكد من أن المساعدات الإنسانية المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين لا تخضع لأية عقوبات جنائية، مؤكدا على تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في حاجة إليها، كعمليات الإنقاذ في البحر أو على اليابسة. وحث المنظمات غير الحكومية على إنقاذ الأرواح في البحر، وتقديم المساعدة على الأرض (فهمي،2018 :6).

إن برنامج ستوكهولم[2] والذي يسعى الى مساعدة التنمية والعلاقات مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، فقد خطى خطوات هامة بخصوص إدماج البعد القائم على حقوق الإنسان في السياسة العامة للهجرة، وأعطى البرنامج أولويات التطبيق الصارم للقوانين والأنظمة التي يتم تبنيها، بالإضافة كذلك إلى الاحترام التام للتدابير التي من شأنها حماية الحقوق الإنسانية وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تحمي المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، وربط برنامج ستوكهولم نجاح السياسة الأوروبية المتبعة بالالتزام بتطبيق هذين البعدين، وقد تبنى البرلمان الأوروبي في نفس الوقت توصية دعت الدول الأوروبية إلى بذل جهود إضافية من أجل استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء، وتمكين المهاجرين غير النظاميين من اللجوء إلى العدالة، الاستفادة من الخدمات الصحية؛ التربية والسكن (عبدالقادر، 2015 :26).

لقد وضع الاتحاد الأوربي سياسات إنسانية للتعامل مع المهاجرين، فقد تبني نظاماً قائماً على الحقوق والإجراءات والتدابير لحفظ كرامة إنسانية الإنسان المهاجر، من مجموعة من عناصر

[2]ستوكهولم وهو خارطة طريق لتطوير سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2009 إلى 2014 يهدف إلى بناء قارة أوروبية ذات "مسؤولية وتضامن وشراكة في مجال الهجرة واللجوء" من خلال "سياسة هجرة ديناميكية وشاملة". ويشجع برنامج ستوكهولم على التماسك بين سياسة الهجرة وجوانب سياسة الاتحاد الأوروبي الأخرى الوثيقة الصلة، مثل مساعدة التنمية والعلاقات مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي.

الشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل ذلك من خلال إيجاد نظام قانوني وطني يوفر حماية هامة لحقوق المهاجرين، إضافة إلى الترسانة القانونية التي وضعها الإتحاد في مجال حقوق الإنسان المهاجر، باعتبارها مكملة للقوانين الوطنية للدول الأعضاء، والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل عام، وقد جاءت كل هذه الإجراءات ضمن إطار النظام الإقليمي الأوروبي المتمثل بحماية حقوق الإنسان المهاجر بشكل فعال ومتطور (عبدالقادر، 2015 :152).

آليات الحماية للهجرة غير الشرعية

بسب الظروف المأساوية التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين وانطلاقا من حق الأفراد في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والبروتوكولات الدولية والتشريعات الوطنية، مقابل ذلك حق الدولة في بسط قوانينها على إقليمها ومنع كل من لا ترغب في الدخول لها، اهتمت المجموعة الدولية الإقليمية والوطنية لوضع تسهيلات لحل مشكلة الهجرة غير الدولية، في إطار حق احترام الحقوق والحريات الإنسانية، وضعت المجموعة الدولية الإقليمية والوطنية الآليات الخاصة لمعالجة الهجرة غير الشرعية، وأكدت من خلال هذه الآليات على احترام الحريات والحقوق الإنسانية. وبسب ذلك تم الاطلاع على سياسة الجوار الأوربي اتجاه الهجرة غير الشرعية، ومظاهر التعاون الأوروبي في التخفيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، واهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة (حجاج،2015 :7).

استراتيجيات الاتحاد الأوربي نحو الهجرة غير الشرعية

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة سوداء في حق الإنسانية وبكل معطياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل كان لها الأثر على الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وأدت الى جعل الدول تتشدد بشأن الهجرات الدولية، وبذلك فقد أصبح الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وهذا ادى إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، مما شكل حالات الاستقرار والأمن والتوترات (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).

لقد اعتمد الاتحاد الأوربي في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال تشكيل إطار استراتيجي في العمل الجماعي بين الدول من اجل حماية حدودها وأفرادها من الهجرة غير الشرعية التي تأتي من جنوب المتوسط بحيث أنشئت العديد من الآليات لمحاربة هذه الظاهرة العابرة الحدود، وقد نظمت تلك الدول مجموعة من الاستراتيجيات على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي والتي يمكن توضيحها ضمن الاستراتيجيات الأتية:

أولا: الاستراتيجية الأمنية: تعد الاستراتيجية الأمنية من اهم الآليات التب اتخذتها دول اوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية بحيث ركزت الدول على تكثيف الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية من بين الأدوات وكالة فرونتكس وهي هيئة متخصصة انشأها الاتحاد الاوروبي عام 2004 وتهدف الى تشديد الحراسة على الحدود والشواطئ الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية وحمايتها في حالة الطوارئ (مطاوع، 2015 :30).

بالإضافة الى إنشاء قوات الأوروفورس وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا، وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية، تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط: فرنسا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، كذلك اتفاقية شنغن: 1985–1990 وشنغن هي بلدة صغيرة في لكسمبورغ على الحدود مع كل من فرنسا والمانيا. وقعت على الاتفاقية الدول الثلاثة إضافة الى بلجيكا وهولندا وفي 2005 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ليصبح عدد اعضائها 26 بلداً أوروبياً منها 22 بلداً من الاتحاد الأوربي. كل هذه الآليات الأمنية تسعى وتعمل على تقنين الهجرة غير الشرعية، ومراقبة الحدود بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات الامنية الفورية للحفاظ على النسيج الاجتماعي الاوروبي من الجنسيات والتباينات العرقية القادمة الى اوروبا بشكل غير شرعي (بيندر، 2015 :98).

ثانيا: الاستراتيجية السياسية: تعد الآليات السياسية ضرورية جدا للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات تتكاتف جهودها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وكان من أبرزها الآليات التالية (الحسين، 2014 :98).

أ- حوار 5+5 انعقدت في روما عام 1990 وشارك فيها كل فرنسا، جزائر، تونس، ليبيا، ايطاليا، المغرب ويهدف الحوار الى ايجاد خطة شاملة لمعالجة المشاكل التي تتعلق بمسائل الهجرة غير الشرعية بالتنسيق مع الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، ومعاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرين عاما، بالإضافة الى عقوبات اخرى تتعلق بغرامات مالية متفاوتة.

ب- اتفاقية الرباط عام 2006، وقد شارك في هذا البيان 60 دولة اوروبية وافريقية، وكان الهدف من هذا البيان معالجة مشكلة الهجرات غير الشرعية وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة تتوافق مع أسس إنسانية تتمثل في احترام حقوق الانسان، وكرامة المهاجرين وتوفير الحماية لهم، كما عملت على المطالبة بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالبشر وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.

ثالثا : الإستراتيجية الاقتصادية: لقد شكلت الهجرة بكل أنواعها عبئاً اقتصادياً كبيراً على الدول المستضيفة، مما دعا تلك الدول إلى وضع آلية لمعالجة هذه الظاهرة، وقد تمثل ذلك من خلال اليات التعاون ما يسمى الشراكة الاوروبية–المتوسطية بحيث بدا التعاون الاقتصادي الاوربي المتوسطي بمعاهدة برشلونة في 1990 مع الدول العربية المتوسطية وبذلك انشئت منطقة تجارة حرة بين تلك الدول بحلول 2010، ووضعت استراتيجية تسعى للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين وتنفيذ تنمية مستدامة، وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي في المنطقة المتوسطية (الشيشيني، 2010 :4).

وكذلك تحرير المبادلات التجارية. وفي ظل احداث ثورات الربيع العربي اندفعت الدول الاوروبية الى اتخاذ اجراءات صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين، وعدم السماح لهم بالنفاذ إلى الأراضي الأوروبية إلا لمن يمتلكون جوازات سفر سليمة، وترحيل ذوي الأوراق غير السليمة. بالإضافة الى اتفاقية دبلن المعدلة في 2014 والتي ترتبط بازدياد اعداد المهاجرين الى ايطاليا. وبسب عدم قدرة ايطاليا على توفير ظروف استقبال إنسانية وكريمة للمهاجرين وطالبي حق اللجوء. الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التهديد بتقليص المساعدات الأوروبية لإيطاليا (طعيبة، 2017 :17).

الاتفاقيات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة

لقد وضعت الدول الأوروبية والدول المتقدمة مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة. ونظراً لأن الهجرة غير الشرعية تتعدى حدود الدولة، بل قد يكون لها أطراف ثلاثة هي: الدولة المصدرة لهؤلاء النوع من المهاجرين والدولة المستقبلة لهم ودولة ثالثة (ترانزيت) يمرون بها من الأولى للثانية، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة ومكافحتها لا يقتصر فقط على الإجراءات الوطنية بل يتطلب الأمر معالجة دولية عن طريق المعاهدات والوثائق والتفاهمات الدولية (الشيشيني، 2010 :7).

فقد أكدت الاتفاقيات والمؤسسات والبروتوكولات المتعلقة بظروف المهاجرين غير الشرعيين بالظروف الإنسانية للإنسان سواء كان مهاجرا أم مستقرا، فقد نصت الاتفاقيات الدولية على حماية حقوق الإنسان المهاجر واحترام كرامته، ومن أهم الاتفاقيات والمؤسسات والبروتوكولات التي أكدت على ذلك ما يأتي: (احمد، 2016 :8)

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ضمان اضطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، وأكدت المواثيق على أن العمال المهاجرين لهم حق التمتع بالحقوق الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كافة انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجميع ومنع أي تمييز بسبب الجنس او اللون او العرق او الدين.

2- المنظمة الدولية للهجرة: وقد تم تأسيسها عام 2001.ومن اهم أنشطتها يتمثل في مجالات متعددة أهمها: متابعة تحركات المهاجرين؛ ومساعدة العائدين؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ والحملات الإعلامية؛ ومكافحة عمليات الاتجار بالمهاجرين؛ والخدمات الطبية. كذلك فلمنظمة العمل الدولية دور بالدفاع عن العمال ومصالحهم وتنظير شروط العمل الذي

لم يكن يتم بمعزل عن اهتمامها بفئة من العمال المهاجرين الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز، لهذا وجهت المنظمة عنايتها نحو وضع قواعد تحمي العمال المهاجرين وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لعام 1949. وعلى العموم فقد احتلت هذه الاتفاقية أهمية واضحة في تنظيم اليد العاملة الأجنبية، وتبيان الحقوق والواجبات لصالحها (الشيشيني،2010 :11)

3- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990. وقد نصت هذه الاتفاقية الدولية على حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واحترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم. كما نصت الاتفاقية على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لتناول معاملة المهاجرين الحائزين على الوثائق الرسمية والمهاجرين غير الحائزين لها على السواء.

4- اتفاقيات منظمة العمل الدولية: وقد أكدت جميع الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية الهادفة إلى حماية حقوق العمال المهاجرين وعدم التمييز والمساواة بينهم. وقد ركزت اتفاقيات المنظمة على العامل المهاجر الشرعي وتستثني أفراد اسر العمال المهاجرين بشكل غير نظامي.

5- بروتوكول حقوق الإنسان المهاجر، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة في الجلسة الثانية والعشرين لعام 2008 ميثاقاً يختص بحقوق الإنسان المهاجر. وقد احتوى هذا الميثاق على الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشدد هذا البروتوكول على مظاهر وأعمال العنصرية والتمييز العنصري، ويحث الدول على تطبيق القوانين القائمة عند حدوث أفعال أو مظاهر أو استخدام عبارات ضد المهاجرين تدل على كره الأجانب أو التعصب ضد

المهاجرين، ويؤكد على الطلب من الدول إن تقوم على نحو فعال بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، ولا سيما حقوق النساء والأطفال.

6- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وقد صدر هذا البروتوكول بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 10كانون ثاني عام 2000، ويهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ويهدف كذلك الى ضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية، وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين (احمد،2016 :12).

7- مجلس أوروبا: يعد المجلس الأوروبي أكثر المنظمات فعالية من بين المنظمات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، ويلعب المجلس الأوروبي دوراً ريادياً في توفير حماية دولية حقيقية للإنسان بشكل عام وحماية حقوق المهاجرين بشكل خاص. كما أقر مجلس أوروبا حقوقا محددة تحمي العمال المهاجرين كالاتفاقية الأوروبية حول الوضعية القانونية للعمال المهاجرين لسنة 1977، والميثاق الاجتماعي الأوروبي المعتمد في تورينو بتاريخ 18 أكتوبر 1961، حيث ركز هذا الأخير على حق العمل وحق الضمان الاجتماعي وحق المساعدة الطبية والاجتماعية وحق الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للعائلة وحق حماية ومساعدة العمال المهاجرين وأسرهم (العربي، 2004 :12).

8- على المستوى العربي: فقد تم عقد مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة الدولية وذلك بسب انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية والدول الاخرى، وتعد المملكة المغربية اول الدول العربية من صادق على الاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين الصادرة عام1990 حيث أكدت

الاتفاقية الإجراءات المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية (احمد،2016 :8).

الهجرة غير الشرعية من والى ليبيا

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حالة من القلق في العديد من الدول نتيجة انعكاس آثارها وتداعياتها وتسارع وتيرتها بشكل مرعب، مما يستدعي وضع استراتيجيات تعاون بين الدول المجاورة للدولة للحد من استفحالها، ولما تحمله هذه الهجرات من نقل للإمراض المعدية وانتشار الأوبئة، ومن نقل لحالات الفوضى والإرهاب، والانهيار الأمني، وتضرر الاقتصاد والحالة الاجتماعية.

المعالجة القانونية الدولية والالتزام الليبي

حرصت الدول والمنظمات الدولية على حماية المهاجر سواء كان شرعياً ام غير شرعياً، على اعتبار ان الهجرة ذات اعتبارات إنسانية، ولذلك قامت منظمة الأمم المتحدة في 18 كانون أول عام 1990 بإبرام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، حيث تؤكد هذه الاتفاقية الدولية رسمياً مسؤولية الدول المستضيفة للمهاجرين ضرورة احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم. وقد عالجت الاتفاقية كذلك المعايير الدولية الملزمة لتناول معالجة المهاجرين الحائزين على الوثائق اللازمة، ومكافحة عمليات استغلال وانتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000).

لقد أكدت التشريعات والبروتوكولات الدولية، ومقتضياتها المتمثلة بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني على اتخاذ كل التدابير المناسبة لصون وحماية حقوق المهاجرين، خاصة حقوقهم في الحياة والحق في عدم الخضوع للتعذيب، أو من التعرض الى أي من أشكال المعاملات أو

العقوبات اللاإنسانية أو المهينة، بل لابد من تقديم المساعدات المناسبة للمهاجرين الذين تتعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب تهريبهم. وفي حالة احتجاز المهاجرين المهّربين، يتعين على كل دولة طرف أن تتقيد بالتزاماتها الدولية بمقتضى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية القاضية باطلاع الشخص المعني دون إبطاء الأحكام المتعلقة بإبلاغ الموظفين القنصليين والاتصال بهم (المادة 16 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين،2000).

ان ليبيا هي من الدول العربية التي وقعت اتفاقيات وبروتوكولات لمكافحة الهجرة غير الشرعية والجرائم المرتبطة بها سواء كانت مرتبطة بتجارة البشر، أم ما يمكن أن تحتويه من خلايا إرهابية نائمة، او لأسباب صحية ترتبط بالأمراض التي يحملها المهاجرون. حيث في ظل عدم وجود إجراءات طبية تبين عدم حمل اللاجئ او المهاجر غير الشرعي للأمراض المعدية، لذلك سوف نقوم هنا بالتطرق الى اهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي شاركت فيها ليبيا والتي يمكن توضيحها وكما يلي:

1- **الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود:** وهي وكالة متخصصة لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوروبي، وقد شكل هذا الاتحاد من خلال اتفاقية **دبلان الأولى والثانية** بين عامي 2000 و2001 والتين اقرّتا بتقاسم المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء. وقد تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوروبا، وكانت ليبيا هي الحاضنة الأولى خارج أوروبا. ومن أهم وظائف المنظمة تعزيز آليات التعاون العملي على الحدود الخارجية للأطراف الموقعة على الاتفاق بقصد العمل على إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية، أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها، من خلال اتفاقات أمنية مبرمة مع تلك الاطراف، بغرض وقف حركة المهاجرين

غير الشرعيين، وتدعيم السواحل بدوريات بحرية، للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل.

2- **اتفاق خمسة + خمسة** :أعلن عن هذا الاتفاق عام 1990، ويشمل دول المغرب العربي الخمس (تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى. ويناقش هذا الاتفاق ثلاثة محاور رئيسة وهي (شريف، 2010: 209):

أ- **المحور الأمني:** ويركز هذا المحور على البحث عن حلول للقضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. أما عمليا فقد حثت الاتفاقية على إنشاء فرق أمنية لتعزيز الرقابة على مستوى دول المغرب العربي، ودول الاتحاد الاوروبي، بحيث تكون مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والمراكب البحرية لرصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم.

ب-**المحور الاقتصادي:** حيث يؤكد هذا المحور على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية الاقتصادية لليبيا. وفي ظل الفوضى والانفلات الأمني، فإن الدولة الليبية تخسر الكثير من رسوم دخول الإفراد، ورسوم الجمارك، مما يعني ذلك انها ستخسر الكثير من الرسوم والتي تعد مردوداً اقتصادياً للدولة بسب عدم ضبط الحدود.

ج- **المحور الاجتماعي والثقافي:** ركزت الاتفاقية على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.

3- **اتفاق الشراكة الأورومتوسطي:** أو ما يسمى بمسار برشلونة لعام 1995، ويعد من الاتفاقيات التي شملت المغرب العربي والذي اكد على ثلاثة محاور؛سياسية وامنية مرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحور اقتصادي مرتبط بالسوق الحرة، والثالث

اجتماعي مختص بقضايا حقوق الإنسان، والذي يتمخض عنه قضايا المهاجرين والهجرات غير الشرعية، ويضم دول الاتحاد الأوروبي اثنتي عشرة دولة من منطقة الشرق الأوسط منها ليبيا، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، قبرص، تركيا، سوريا، إسرائيل (ماهر، 2102 :41).

4- **اتفاقية الجوار الأورومتوسطي:** وهي عبارة عن اتفاقية موقعة بين إيطاليا وليبيا عام2000 وتدور الاتفاقية حول موضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها من الدول المجاورة في جنوب المتوسط. وفي عامي 2003 و2004 شملت الشراكة الإيطالية الليبية اتفاقية إعداد ضباط الشرطة الليبية وحرس الحدود الليبي وتدريبها، وتمويل إيطالي لبرامج احتجاز المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا وإعادة توطينهم. وهكذا يلاحظ من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات مدى اهتمامها والتزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع دول الاتحاد الاوروبية ودول المغرب العربي المجاورة (دندان، 2010 :6).

ويرى الباحث أن القانون الدولي في تناوله موضوع هجرة الأفراد من دولة إلى أخرى فإنه قد أعطى الأحقية لذلك الفرد في هجرته ورحيله عن بلده، ولكن في المقابل لم يعطه الحق في أن يدخل بلداً أخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنها، وكل دولة تضع سياسات ونظم الهجرة القانونية إليها.

الفصل الثالث

الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية

مقدمة

بالرغم من أن الهجرة ظاهرة طبيعية منذ بدء الخليقة وأنها ساهمت في توزيع البشر على كوكب الأرض وإعمارهم لها، ورغم أن انتقال الأفارقة تحديداً لكل من أوروبا وأمريكا عبر قرون الرق والإتجار بالبشر، وأن استعباد الأبيض للأسود كان لقرون خلت يعد أمراً طبيعياً ومرغوباً حتى أن عائدات تجارة الرق من أدغال أفريقيا إلى أقصى الشمال شكلت مصدر ثروة لكثيرين.

وتفرض الهجرة غير الشرعية تحديات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية على الدولة الليبية التي تئن تحت ظروفها الصعبة اندلاع الربيع العربي فيها عام 2011، ويدق ناقوس الخطر أمام كل المنظمات الدولية العاملة في ليبيا والمعنية بالشأن الإنساني والذي يقع ملف الهجرة غير الشرعية في نطاقه وذلك لتكثيف الجهود الحقيقية والفاعلة لأجل إنهاء الأزمة بما يخدم كل الأطراف وليس على حساب الطرف الليبي المنهك بالفوضى والتدخلات المختلفة في شؤونه بما يعمق مأساته أكثر.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضع من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مكونات الأمن القومي الليبي.

المبحث الثاني: تحديات الأمن القومي الليبي.

المبحث الأول

مكونات الأمن القومي الليبي

شاع مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين من خلالهما برزت محاولات لوضع أطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي". وقد كان لسياسات الردع والاحتواء والتعايش السلمي دور في البحث عن تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة، وبرزت الحاجة الى البحث عن قوة تجّسد إرادة الدولة، فكان لا بد من سعي الدولة نحو تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، وان تحقق القدرة على حماية تلك المصالح حتى لو اضطرت لاستخدام الحرب (محمد، 2017 :5).

لقد شكلت ثورات الربيع العربي أهم الأسباب في انهيار الأمن الليبي، بحيث إن اضطراب الوضع الأمني في المنطقة الحدودية بين ليبيا وتونس أدى إلى تشكيل شبكات التهريب، ودخول المقاتلين الى الأراضي الليبية، وزيادة المنافسة بين شبكات التهريب الناشطة المدعومة من القبائل أو تلك التي تتلقى الدعم من المجموعات المسلحة للسيطرة على الموارد، ادى ذلك كلّه الى انهيار الأمن القومي الليبي (مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط،2018 :11).

وتعد ليبيا من الدول ذات الاكتفاء الذاتي بسب انخفاض نسبة عدد سكانها مقابل مساحة الدولة، فلم تعد البطالة والفقر سبباً من أسباب اندلاع الثورة، ولكن التهميش السياسي السبب الرئيس في اندلاعها، لذا كانت ليبيا تنعم قبل الانتفاضة عام 2011 بالأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي والعيش الكريم، الا ان التغيرات والمتغيرات التي أدت إلى انهيار النظام الليبي، فقد انهارت معه كل القيم والمعايير الإنسانية والأخلاقية. ومن ثم تبعها حالة من الدمار والنهب والسلب

والسطو المسلح من قبل ميلشيات مسلحة، حيث أدى ذلك لنزوح معظم السكان من المدن عندما لم يعد للأمن والاستقرار لهما وجود ولا مكان في الدولة (المهدى، 2017 :4).

بدأت شرارة الثورة بعد ان انتقلت شرارة ثورة الياسمين من تونس الى مصر عابرة الحدود الليبية دون التدخل في الشؤون الليبية لمراقبة الثورة المصرية. وبعد ثلاثة أيام على سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، ظهرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" للخروج بمظاهرات سلمية ضد نظام القذافي الذي كان مؤيدا لمبارك، وللرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، حيث تابع المواطنون الليبيون أحداث الثورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وقد شكل نجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإطاحة بنظامي البلدين، ما عزز ذلك قيام الليبيين بثورة ضد الرئيس الليبي معمر القذافي.

خرج مجموعة من الشباب في مظاهرة في مدينة بنغازي شارك فيها نحو 200 شخص، وقامت السلطات الليبية باعتقال العديد منهم، لكن الإعلام الليبي اوضح "أن مجموعة من الشباب يقتتلون فيما بينهم".لكن بعد ذلك تبين ان الاحتجاجات تحولت إلى أعمال عنف وسط دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن الصورة بدأت تختلف عندما بدأ التلفزيون الليبي يعرض لقطات لمتظاهرين وهم يهتفون بشعارات مؤيدة للقذافي ويلوحون بالأعلام الخضراء ويرقصون حول سيارته (عبيد،2012 :12).

ازدادت رقعة الاحتجاج ضد النظام السياسي الليبي، وتحوّلت الاحتجاجات السلمية في ليبيا عام 2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، وانتشرت في جميع المدن الليبية من الشرق الى الغرب، حيث كشفت هذه الاحتجاجات الستار عن أسباب أخرى كانت مختفية دفعت الشعب الليبي اختيار الثورة بدلا من الثروة، فقد ظهر الفساد

فـي النـواحي كافـة، بسـب غيـاب العدالـة فـي توزيـع الثـروات، وبسـب التخلـف والتـردي الـذي عاشـته ليبيـا رغـم ثرائهـا بـالنفط، ورغـم غيـاب المعارضـة الحقيقيـة، فقـد امتـدت أذرع القمـع إلـى من يعارض النظام وان كان في الخارج (Corri، 2010 :17).

وقـد بـدأت عمليـات القصـف مـن قبـل الجنـود الفرنسـيين والبريطـانيين والأمريكـان فـي 29 اذار بـإطلاق 110 صـواريخ "تومـاهوك" مـن سـفن حربيـة وغواصـات بريطانيـة وأمريكيـة ضـربت 20 هـدفاً جويـا ودفاعيـا ليبيـاً. هـدد القـذافي فـي كلمـة عبـر التلفزيـون الليبـي بفـتح مخـازن الأسـلحة أمـام الليبيـين. ومـن ثـم طلبـه بالتفـاوض وإنهـاء الضـربات الجويـة، وفـي 27 حزيـران 2011حيـث صـدر مـذكرات اعتقـال مـن قبـل المحكمـة الجنائيـة الدوليـة بحـق القـذافي وابنـه سـيف الإسـلام وزوج شـقيقته عبـدالله السنوسـي، لـدورهم فـي ارتكـاب جـرائم ضـد الإنسانية في قمع ثورة الشعب الليبي (عبيد، 2012 :41).

في 20 اب 2011 أعلن الثوار الليبيون سيطرتهم على أحياء داخل طرابلس، وأكدت الحكومة الليبية أن الوضع تحت سيطرة القوات الحكومية، إلا إنها أعلنت في20 تشرين الأول عام 2011 أنباء مقتل العقيد القذافي أثناء اشتباكات وتبادل للنار بين مسلحين كانوا يحاصرون سرت وموكبه الذي كان بصدد محاولة الفرار به. إلا ان بعض التقارير أشارت أن هناك أدلة تؤكد على ان القذافي جرى اعتقاله حيا ولكن جريحا من قبل ثوار مسراطة الذين تشير المعطيات إلى أنهم هم من قتلوه، لتنتهي مرحلة حكم القذافي التي تجاوزت 42 عاما (موقع سرايا الاخباري، 2014).

المبادئ الحاكمة للأمن القومي الليبي:

جاء في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 كانون الأول 2015 نوجزها بالآتي (تشيفيس ومارتيني، 2014):

1. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.
2. الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق النسان.
3. الالتزام بأن الشريعة السلمية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطل
4. الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة العلن الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
5. إدانة كافة الطراف لكافة أشكال الاستبداد التي اتسم بها النظام السابق والتأكيد على عدم تكرارها.
6. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم.
7. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.
8. الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلد خلل الفترة الانتقالية.
9. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتهما في هذا الاتفاق.

الانفلات الأمني والحدودي في ليبيا:

بطبيعة الحال فإن غياب السلطة يعني فقدان العقوبة ضد الأفراد، ومن ثم سيادة الفوضى وحكم شريعة الغاب. فبعد لحظات من اعلان مقتل الرئيس الليبي بدأ الانفلات الأمني والفوضى يعمان البلاد. لقد شكل الانفلات الأمني التحدي الأكبر الذي كان يواجه الحكومة، وذلك بسب وقوع الأسلحة بأيدي المواطنين بشكل عشوائي، وانتشار ظاهرة السرقة، وانتشار جرائم القتل والاعتداءات، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والخروج عن القانون، وانتشار ظاهرة التهريب والهجرة غير الشرعية، وعدم وجود جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، لذا بقي الأمن مفتوحاً على كل الاحتمالات السلبية (يازجي، 2013 :4).

لقد شكل غياب الحكومة الليبية وعدم وجود سلطة مركزية إلى انتشار الفوضى، مما يشير إلى عجز النظام السياسي الليبي بسبب ضعف مؤسساته الداخلية عن إجراء ما يلزم بخصوص مواجهة الفوضى الناتجة عن الانفلات الأمني، وهذا التراجع يعمل على توسيع دائرة الصراع. لذلك فإن العنف السياسي يشكل حالة من عدم الاستقرار، ويدفع الأطراف الخارجية للتدخل (زيدي،2015 :41).

ويعود الانفلات الأمني لمجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية والتي يمكن تلخيصها كما يأتي:

أولا: الأسباب الداخلية: تعود أسباب الانفلات الأمني والفوضى الى أسباب داخلية ترتبط بأسباب متنوعة ومشاكل داخلية بين أجهزة الدولة السلطة والمليشيات، بالإضافة الى ارتباطها بنتاج أزمات سياسية، وتحكمها أنظمة فاسدة، واعتمادها على الدور الامني في

ادارة مؤسساتها مما شكل تصدعاً في الوضع داخل المجتمع والسلطة، ويمكن تحديد الأسباب الداخلية كما يأتي (الشلوي، 2014 :14):

1- غياب المشاركة السياسية: حيث تشكل عملية عدم المشاركة السياسية حالة من الاحتقانات السياسية لدى أفراد المجتمع الليبي مما ادى الى الاستياء والتباين في الأفكار والرؤى بين افراد الشعب الليبي.

2- تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعها إداريا وسياسيا واجتماعياً، مما شكّل حالة من الاستياء لدى الشعب الليبي الذي ذهب في البحث عن حل يوقف هذا المرض المتفشي في السلطة الليبية.

3- غياب الدور الإعلامي: ان غياب الدور الإعلامي الصادق في نقل المعلومة شكل حالة من الإحباط لدى الفرد الليبي، الذي بدأ يشاهد القنوات الفضائية الخارجية التي لا يعنيها حال الدولة كانت مستقرة أم غير مستقرة.

4- عدم الانسجام القبلي في نسيج المجتمع الليبي أدى الى ولادة مجموعات عسكرية وظهور المليشيات المسلحة، وحركات تمرد، وحركات انفصالية ادت الى انتشار الفوضى وحالة من عدم الاستقرار الداخلي في الدولة الليبية.

5- ضعف الأجهزة والهياكل الأمنية: وذلك بسبب تغول الفساد، ولتعقد الملف الأمني في ليبيا وتشابكه بسبب تداخل عناصر عدة، وتراجع عمل المؤسسات في الدولة وغياب التنسيق بينها، سواء كانت مؤسسات أمنية أم عسكرية أم استخباراتية، كل ذلك أدىالى تراجع الأجهزة الأمنية في تنفيذ دورها مما زاد من حالة الفوضى الأمنية في ليبيا.

6- ارتفاع معدلات التضخم: لقد تفاقمت معدلات تضخم الانفاق العام بسبب العجز في الميزانية العامة للدولة، مما شكل ذلك تغير هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق

التنموي، فقد شهد عام 2011 عجزا بلغ 55.6 مليار دينار، وقد استمر العجز إلى عام 2014، حيث وصل بمقدار 271.22 مليار دينار. ويعود تراجع الإنتاج والصادرات النفطية في ليبيا بسبب الاوضاع الغير المستقرة مما أدى ذلك إلى اغلاق موانئ النفط وعدم القدرة على حشد وتعبئة أية موارد مالية بديلة.

ثانيا: الأسباب الخارجية:

ان التدخلات الخارجية، سواء كانت على مستوى الدول أو التدخل المرتبط بالإعلام أو التدخل الناتج عن السياسات المرتبطة بالمنظمات الدولية كمنظمات حقوق الإنسان او اللجان الدولية الإنسانية مثلاً: اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر، فدعت جميعها الى وقف الاقتتال، ونددت بأعمال بعض الجماعات ورفضت التدخل المباشر في الشأن الليبي من قبل أي طرف. وركزت على مبادرات الحوار التي يشرف عليها مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا (السنوسي،2014 :6).

لقد كان لمشاركة حلف الناتو دور كبير في اثارة الفوضى وأعمال العنف والإرهاب، واطلاقه العنان للمجموعات المتشددة التي كانت صامته بسب رقابة نظام القذافي عليها لتظهر على الساحة الليبية أمام صمت دولي أطلق عنان الراديكالية المتحصنة خلف التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي وتركت البلاد تعيش حالة من الفوضى والارهاب (الدباشي، 2014 :2).

لقد شكلت حالة الفوضى والانفلات الأمني ترديداً على الحدود الليبية. بسب سقوط نظام القذافي مما شكل ذلك أزمة خانقة لعملية ضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، حيث تبلغ مساحات طول الحدود الليبية 4300 كيلو متر، وهي حدود غير مضبوطة، وتسيطر عليها مجموعات مسلحة من القبائل الليبية مثل التبو والطوارق، فقد بلغ تعداد قبيلة التبو قرابة 350 ألفاً ينتشرون في جنوب

شرق ليبيا وشمال تشاد والنيجر، اما قبيلة الطوارق فيبلغ تعدادها بنحو 1.2 مليون نسمة يتوزعون على مالي والنيجر والجزائر وليبيا وبوركينا فاسو (بيتر، 2012 :31).

لقد أدت الفوضى على الحدود الليبية الى ممارسة الأعمال غير المشروعة مثل تهريب البشر، وتهريب المخدرات من غرب إفريقيا، وتهريب الأشخاص والبضائع إلى أوروبا، بحيث انتهكت كل قوانين الهجرة، وأصبحت الحدود الليبية غير منضبطة، مما عزز ذلك دخول مهاجرين قادمين من النيجر وغرب إفريقيا، ومن تشاد، ومن السودان وشرق إفريقيا لتكون ليبيا مسرحاً للمهاجرين غير الشرعيين للانتقال الى دول أوروبا (مشالى، 2016 :13).

ويرى الباحث أن الثورة الليبية لم تأت كما توقعها الليبيون على انها ثورة تغيير نحو ليبيا الجديدة القائمة على حكم المؤسسات وبأسس ديمقراطية من خلال مشاركة سياسية ضمن انتخابات شرعية للانتقال الى سلطة فعلية شرعية، تقوم على أساس العدل ومشاركة الجميع، بل الصورة اختلفت بشكل مطلق حيث بدأت ليبيا تأن تحت وطأة الفوضى والفساد، وحالة من الانقسام والتشرذم، بل وحالة من التراجع الكامل على المستويات كافة، نتيجة ضربات الطيران التي ادت الى انهيار كامل للمنظومة المؤسساتية السياسية والاقتصادية والأمنية، وأصبحت ليبيا مجرد خارطة جغرافية صماء تسودها الفوضى، النزاع، والانقسامات العرقية بين القبائل والمليشيات والمجموعات العسكرية المتنازعة.

المبحث الثاني

تحديات الأمن القومي الليبي جرّاء الهجرة غير الشرعية

لا زالت ليبيا تعيش منذ أكثر من ست سنوات أزمة سياسية، تجاوزت تداعياتها الأبعاد السياسية لتطال الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، بحيث أدت الحرب الأهلية إلى تمزق النسيج الاجتماعي الليبي القائم على الأساس القبلي، وكان للتدخلات الدولية مثل التدخلات السوفيتية – الأميركية أهداف اقتصادية تتعلق بنهب ثروات البلاد بدواعي الحفاظ على الأمن الليبي (مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018).

كما فرضت الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، فعلى سبيل المثال تشير كثير من التقارير الصحفية إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال العام 2016 حيث تصل أرباحها إلى ما لا يقل عن 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، إذ يحصل المهرب على مئة جنيه إسترليني عن كل مهاجر مقابل عبوره نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق من سبها حتى منطقة بني وليد، وينقل نحو 75 مهاجرًا كل اسبوع، (أي أنه يحصل على نحو 7.5 ألف جنيه إسترليني أسبوعيا لتوصيل المهاجرين إلى السواحل).(الدويبي، 2018: 17)

كما أن هناك تحدٍ آخر تواجهه الدولة الليبية هو ازدياد نسبة البطالة بين السكان مما دفع الكثير من شبابها للانخراط في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات للموظفين بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة، فعدم توفر فرص عمل لكثير من الأفراد، وعدم توفر سبل العيش الكريم، يلجأ كثير من الأفراد إلى العمل كمهربين، وإنجاز هذا العمل عن طريق دفع الرشاوي للعناصر المسلحة الموجودة على نقاط التفتيش، حيث

يوفر هذا العمل للمهرب ما قيمته (120) جنيهاً استرلينياً من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية، ويدف كل مهاجر نحو ألفين دولار للحصول على مكان في مراكب الهجرة إلى إيطاليا (العلوي، 2015 : 17)

وعبر نحو 180 ألف مهاجر، معظمهم من دول الصحراء الأفريقية، سواحل ليبيا إلى إيطاليا خلال العام 2016، (دفعوا ما يقرب من 18 مليون جنيه إسترليني – 23 مليون دولار – لمجرد الوصول إلى السواحل الليبية، هذا بالإضافة إلى ألفي دولار لكل مهاجر لحجز مكان على مراكب الهجرة) (قاسم، 2018: 3).

أما بخصوص التحديات الأمنية فإنه إلى جانب الهجرة غير الشرعية والإرهاب، يعتبر الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة كما تشير تقارير أمنية ليبية، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعد انتهاكاً لسيادة البلاد وخرقاً لقوانين السفر إليها والإقامة فيها (شريف، 2010: 197)

بدء الهجرات غير الشرعية باستباحة الأراضي الليبية:

لقد شكل سقوط نظام القذافي حالة من الفوضى تمثلت بانهيار مؤسسات الدولة الليبية وانتشار الفوضى والانفلات الأمني، مما جعل المجال مفتوحاً أمام الدول الإفريقية التي تعيش ظروف معيشية صعبة باستباحة الاراضي الليبية، وأدى ذلك الى انعدام الأمن للمنافذ البحرية والبرية.

ان الطريق باتجاه ليبيا محفوفة بالمخاطر بسبب الانفلات الأمني والفوضى وغياب النظام والقانون، وهذا الأمر جعل الهجرة غير الشرعية ملاذاً وطريقاً عبر السواحل الليبية كمحطة انتقال إلى السواحل الأوروبية. وقد استغلت القوى الإرهابية قوارب المهاجرين للانتقال الى أوروبا، مما جعل

الأجهزة الأمنية الأوربية تتعامل بحساسية شديدة مع المهاجرين، وأثناء عبورهم فإن أكثر المهاجرين يحجزون في ملاجئ في ايطاليا لأنها السواحل الاقرب لليبيا او يلاقون حتفهم في البحر.

ان انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية حول القائمين عليها إلى ميليشيات مسلحة قبلية وأيدولوجية متعددة الولاءات، تقاسمت النفوذ والسلطة فيما بينها وحصلت على الأسلحة التي كان يملكها نظام القذافي. وبعد عامين من الصراع تحولت ليبيا الى دولة فاشلة مهَّدت الطريق للإرهاب العابر للقارات للاستيطان في ليبيا؛ حيث قدم المهاجرين من المناطق الملتهبة في الشرق الأوسط (سوريا وفلسطين واليمن ومصر)، ومن منطقة المغرب العربي (الجزائر وتونس) لتتحول ليبيا الى الوجهة المفضلة للهجرة الغير شرعية المتجهة صوب دول الاتحاد الأوروبي ولا سيما إيطاليا (العلوي، 2015: 2).

إن معظم المهاجرين غير الشرعيين القادمين الى ليبيا هم افارقة يتم تجميعهم في أماكن التقاء داخل كل دولة على حدة ثم تقوم عصابات متخصصة بعمليات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى طرابلس، وفي طرابلس ينتظرون عدة أسابيع لحين تنتهي عصابات التهريب من استكمال عمليات التشبيك مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل مستخدمة وسائل غير اخلاقية او غير قانونية كالرشوة او البيع والشراء كسوق العبيد. بعد عملية التجميع تبدأ عملية النقل الى سواحل ايطاليا، وحينما يقترب موعد السفر تقوم العصابات بتقسيم المهاجرون إلى مجموعات ثم تنطلق بهم عصابات التهريب إلى مدينة زوارة الليبية التي تعد أقرب المدن الساحلية الليبية للسواحل الايطالية، التي تبعد عن سواحل إيطاليا بحوالي 150 ميلا بحريا يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا إذا كان الاجواء الجوية مستقرة (قاسم، 2018: 5)

لقد شكلت الهجرة غير الشرعية إشكالية وتحدٍ للسلطات الليبية، حيث يدخل المهاجر دون معرفة إذا كان يحمل الأمراض او إذا كان أحد افراد منظمات الإرهاب. لذا فإن هذه التداعيات شكلت تحديات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية للشعب الليبي الذي يعيش حالة من الفوضى والانفلات الامني، ومن اهم تداعيات الهجرة التحديات الآتية (الكميشي، 2017 :31):

1- التحديات الصحية: حيث كشفت التقارير التي تقوم بإجراء فحوصات للمهاجرين ان نسبة 15% يعانون أمراض معدية سواء كانت هذه الأمراض على صعيد الإيدز، الوباء الكبدي وحتى الأمراض التي انقرضت من فترة طويلة ظاهرة مثل "مرض الزهري".

2- التحديات الاقتصادية: خسرت الدولة الليبية كثيراً من مستحقات المهاجرين سواء كانت رسوم جمركية أم رسوم دخول تبلغ ملايين الدولارات ذهبت للخلايا المُهّربة التي استغلت الحدود الليبية لحسابها الخاص، حيث تحصل المجموعات المسلحة على مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش.

3- تحديات ترتبط بارتفاع نسبة البطالة للسكان الليبيين المحليين، حيث انخرط اغلب سكان ليبيا في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات للموظفين بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة، من خلال تقديم رشوة عناصر المجموعات المسلحة الموجودة في نقاط التفتيش على طول الطريق إلى بني وليد.

4- التحديات الأمنية: نتيجة للانفلات الأمني فإن الحدود أصبحت مناطق عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية، واوكاراً للدعارة والجريمة المنظمة، مما شكل انتهاكاً لسيادة ليبيا وخرقاً لقوانين السفر إليها والإقامة فيها.

ويرى الباحث أن مشكلة الهجرة غير الشرعية لا زالت تؤثر على الوضع الأمني في الدولة الليبية، كما أن ليبيا لا زالت تواجه تحديات جمّة إزاء هذه المشكلة، خاصة أن كثيراً من دول الجوار غير مهتمة بملف الهجرة، ولا تؤمن حدودها بالشكل المطلوب، وبالتالي يتدفق المهاجرون من خلال الحدود البرية الجنوبية الى السواحل الليبية في طرابلس وتاجوراء والخمس وزليتن باتجاه أوروبا ، لذلك على دول الإتحاد الأوروبي دعم المؤسسات الليبية التي تبذل جهودا واضحة في سبيل تخفيف حدة الظاهرة غير الشرعية، خاصة في ظل عدم ضبط الحدود الليبية إلى حد كبير، كما يشكّل تأمين الأطراف أحد أكبر التحدّيات التي تواجهها البلاد، ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، مع ما يترتّب على ذلك من عواقب وخيمة على البلاد.

الطرق التي سلكتها الهجرة غير الشرعية:

تنوعت الطرق والمنافذ التي سلكها المهاجرون، الذين جاءوا إلى ليبيا من منطقة القرن الإفريقي التي تشمل كلاً من التشاد والسودان والنيجر ومصر ومنطقة الساحل، فضلا عن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي، وهي هجرة تمر بمسارات مكونة من مراحل ثلاث: تتمثل المرحلة الأولى بالوصول إلى ليبيا عبر طرق متعددة ومتنوعة بحسب جهة الوصول ومرحلة ثانية محفوفة بالمخاطر والمرحلة الثالثة، هي مرحلة التجميع في مدن الساحل الليبي.

وقد حددت المسارات التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين الى ليبيا ضمن سبعة مسارات من أهمها (بوابة الوسط،2018):-

المسار الأول: من السودان عبر الحدود المصرية، ومنها إلى ليبيا عبر جبل عبد المالك شرقا إلى منطقة السرير مروراً على منطقة الواحات وصولا إلى منطقة أجدابيا والبريقة، ثمّ إلى الشمال وصولا إلى أوروبا.

المسار الثاني: من السودان إلى المرماك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بجمهورية مصر العربية، ثم إلى جبل عبد المالك، ومنه إلى بوزريق، وإلى منطقة تازربو التي تبعد حوالي (280) كم عن الكفرة، ومن ثم إلى منطقة أجدابيا والبريقة وصولا إلى أوروبا.

المسار الثالث: من السودان إلى المرماك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بحوالي (70) كم، ومنه إلى سيف البرلي بحوالي (80) كم من العوينات، ومنه إلى جبل الشريف وصولا إلى منطقة ريبانة التي عن الكفرة بحوالي (135) كم.

المسار الرابع: من السودان إلى المرماك رجوعاً إلى السودان بالقرب من قلع التوم بحوالي (100) كم، مرورا بالأراضي التشادية، ويتجه بالقرب من منفذ السارة البري، وصولاً إلى منطقة ريبانة، ثم إلى منطقة السرير، متجهين إلى مدينة أجدابيا شمالاً.

المسار الخامس: من دارفور في السودان مرورا على القلع الغربي فيها، ثم عبور ليبيا بالقرب من منفذ السارة إلى خط الأربعمائة، ومن ثم إلى جبل كلمنجة، ومنطقة واو الناموس، إلى سبها، ثم إلى طرابلس.

المسار السادس: من تشاد إلى ليبيا بالقرب من منفذ السارة البري، ومنه إلى منطقة ريبانة أو جبل كلنجة .

المسار السابع: وهو خط جديد نشأ بعد سيطرة قوات الجيش الليبي على مدينة أجدابيا، حيث يبدأ من مدينة زلة ثم الجفرة، فالقطرون، ثم إلى مرزق، وادري، وسبها، مرورا بالكفرة.

الهجرة من دولة تشاد الى ليبيا

واقعياً، لا توجد أرقام دقيقة أعداد المهاجرين من الدول الأفريقية، خاصة أن رحلة العديد منهم لا تنتهي بالوصول للوجهة التي يريدونها، إذ يبقون في دول بشمال أفريقيا رغماً عنهم، وبالمجمل وثقت المنظمة الدولية للهجرة ما يزيد عن (432) ألف مهاجر في ليبيا في السنوات الخمس الماضية، منذ إعلان حالة الطوارئ. ودخل أوروبا منذ بداية (2018) أكثر من (55) ألف مهاجر ولاجئ عن طريق البحر، مقابل (111) ألف شخص دخلوا في2017، وأكثر من ربع مليون شخص دخلوا في2016، وفقاً لتقارير الامم المتحدة. حيث تشير التقديرات إلى أن (100) ألف مهاجر يدخلون ليبيا سنويا، وتتراوح أعداد العابرين من السودان باتجاه ليبيا بين (10) آلاف و(12) ألف مهاجر شهرياً (فريحات، 2018 :3).

تعد مدينة سبها جنوب ليبيا موطناً لتجمع المهاجرين من البلدان الافريقية، حيث يقدم مواطنو مدينة سبها كل التسهيلات لعملية تهريبهم وتهجيرهم، كونها تعد عاصمة الجنوب في ليبيا او ما يطلق عليها قبلة المهاجرين الأفارقة، وتعد مركزاً لجذب الراغبين في الهجرة من بلدانهم، خاصة الإفريقية منها، نحو أوروبا. حيث تبدأ الرحلة من الحدود الليبية التشادية المشتركة، ثم تحمل رواحل المهربين، بضاعتها من البشر، نحو سبها وضواحيها، قبل أن ينتقلوا إلى سرت وصولا إلى المدن الساحلية، ومنها إلى قوارب الموت عبر مياه البحر المتوسط نحو "أوروبا الحلم" كما يعتقدون (غانمي، 2017 :13).

لقد شكّلت العلاقات التاريخية بين القبائل الليبية في المنطقة، والعمق الذي تملكه بعضها داخل دول الجوار خاصة تشاد، أمراً أكثر يسهّل عمليات التهريب، حيث تتم من خلال آليات ومركبات يكون زجاجها معتماً يحجب رؤية من بداخلها تماما عن عيون الناظرين. وقدرة أهل سبها على سلوك ممرات مختلفة وبعيدة عن الانظار، يسيرون من خلالها في عدم وجود رقابة حدودية، بسب الانفلات الأمني، حيث يتم تهريب المهاجرين الى مدينة سبها، والتي يوجد فيها ملجئاً ومأوى للمهاجرين مقابل المال، إذ يتم توزيعهم وتهريبهم الى السواحل الليبية، ثم نقلهم بقوارب الموت فضلاً عن بعض الاجراءات والممارسات الخاطئة من قبل المهربين فيما يسمى بتجارة البشر (فريحات، 2018 :3).

على المستوى الرسمي أكدت الحكومة التشادية على أن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا ممنوعة سواء على المواطنين وزائري الدولة. وفي بلاغ اصدرته حكومة تشاد حيث اعربت انه رغم النداءات المتكررة لمواطنين لتفادي الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، فإن بعضهم وخاصة من مناطق وادي فيرا، وسيلا، وبحر الغزال، وغيرها، ينظمون، بمساعدة مهربين، رحلات هجرة في إطار مجموعات. وأكدت الحكومة على أن حكام تلك المناطق، وقوات الدفاع والأمن تبذل كل مجهوداتها لمنع الأشخاص الذي يحاولون التعدي على القانون الصادر بخصوص الهجرة غير الشرعية. وتشترك ليبيا وتشاد بحدود طويلة تعيش فيها مجموعات مسلحة مناوئة لحكومة "انجامينا" (ليبيا المستقبل، 2016).

السودان:

تعد السودان من أهم المعابر للهجرة غير الشرعية الى ليبيا، حيث أن عوامل الفقر والبطالة لدى الشباب السوداني هي عوامل ومسببات تؤدي الى هجرة الشباب، والبحث عن حياة أفضل، ولعل أهم المسارات التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين إلى ليبيا، وهي مسارات تبدأ من (مدينة الفاشر –النهود – مليط – أم كدادة – أم عجيجة– أم بادر – جبل ميدوب – المشروع)، وتبدأ المغامرة باتفاق مجموعة من المهاجرين لا يجمع بينهم رابط سوى هدف التسلل إلى ليبيا، مع (خبير) يلم بالمسالك والطرق المؤدية إلى الحدود الليبية، عبر الصحراء، وعادة يختارون الطرق التي توجد فيها آبار للمياه، وقبل التحرك يستلم خبير الصحراء ثلاثة آلاف جنيه من كل متسلل. ومعظم عمليات التسلل الى ليبيا عبر الصحراء تتم باستخدام الإبل، لتفادي إشكالية نفاذ الوقود، إذ كانت عملية التهريب تتم بواسطة العربات، وتبدأ الاستعدادات لعبور الصحراء بتجهيز المؤن الغذائية، وعادة تتكون من الخبز الناشف، والدقيق، والبصل، والسكر، والشاي، وحمل كميات كبيرة من المياه تحفظ داخل (قرب) من جلود الماعز، حيث الجمل الواحد ست «قرب» مياه (التاج، 2010 :17).

وتتكون القافلة من عشرة من الإبل، و(10–14) متسللاً، وعادة يختار (المهربون) التحرك ليلاً، من خلال (وادي هور)، شمال كردفان، لوجود آبار عدة على الطريق، وهو صحراء جرداء قاسية، وقاحلة، لا حياة فيها ولا نبات، وعند وصول القافلة لوادي هور تتزود بالمياه من الآبار، وبعدها تنعدم مصادر مياه إلا بمنطقة (عوينات)، على الحدود السودانية – الليبية. ومن العوينات يتوجه المتسللون الى (الكفرة) في ليبيا، ثم منطقة (جدابيا)، ومنها إلى بنغازي، وتستغرق الرحلة من العوينات الى الكفرة حوالي «7» أيام باستخدام الإبل، وحوالي «24» ساعة بالعربة.وتستغرق الرحلة من الفاشر حتى مدينة بنغازي، «37» يوماً باستخدام الإبل، وخمسة أيام بالعربات، في حالة عدم

حدوث طارئ او عطل. تسلك قوافل الإبل التي تحمل المهاجرين نفس الطريق الذي تسلكه السيارات (صحيفة ليبيا المستقبل،2016).

أما مسار هجرة الدول المحاذية للسودان، مثل ارتيريا واثيوبيا، فيعتبر السودان معبراً رئيساً للمهاجرين واللاجئين من القرن الإفريقي إلى أوروبا، ووفقاً لمقابلات مع مسؤولين من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإن ما يقرب من 1500 من طالبي اللجوء الجدد، ومعظمهم من إريتريا، يسجلون أسماءهم كل شهر في مخيمات اللاجئين شرق السودان. وتقدر الحكومة أن عدد الوافدين الفعلي، بما في ذلك أولئك الذين يعبرون الحدود دون اكتشافهم من قبل السلطات، يصل إلى ثلاثة أضعاف هذا العدد. ويذهب غالبية طالبي اللجوء والمهاجرين إلى المراكز الحضرية، مثل الخرطوم، للعمل لكسب مال يستطيعون من خلاله الوصول إلى ليبيا، ثم من هناك إلى أوروبا. حيث يوجد في السودان شبكات تهريب، تعمل تحت الأرض في السودان، من المرجح أن تشكل صعوبة بالغة للدول الأوروبية. كما يستخدم المهربون روابطهم الاجتماعية داخل القبائل، ولديهم اتصالات على مستوى الولاة والوزراء (فورين، 2015 :4).

النيجر:

تعدُّ مدينة اغاديز بوابة الصحراء في شمال النيجر، ملتقى طرق يستخدمه آلاف المهاجرين للوصول الى ليبيا، وهي منطقة وتجمع للانطلاق إلى سواحل اوروبا، وقد بلغ عدد المهاجرين في العام 2016 حسب المنظمة الدولية للهجرة (335) ألف مهاجر يتجهون إلى الشمال، بينهم (111) ألفا يتجهون إلى أغاديز في الاتجاه المعاكس، بالمقابل فإن الجهات الحكومية في النيجر اعتمدت قانوناً متشدداً جدا يمنع تهريب المهاجرين، لمحاولة إنهاء هذه الظاهرة، مما زاد من صعوبة رحلة المهاجرين غير الشرعيين وذلك عام 2015 (مصراوي،2018 :9).

وقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، وجود "أسواق عبيد" حقيقية في ليبيا، يباع المهاجرون فيها بقيمة 200 و500 دولاراً. وأوضحت المنظمة، في بيان لها، أن موظفيها في ليبيا والنيجر تمكنوا من جمع شهادات "صادمة" لمهاجرين تحدثوا عن وجود "أسواق عبيد" يتم فيها بيع مئات الرجال والنساء، وتتم عمليات البيع في ساحات عامة أو مستودعات. وتؤكد المنظمة ان المهاجرين من دول جنوب الصحراء الافريقية يتم بيعهم وشراؤهم في هذا السوق الواقع في مرآب، ويديره ليبيون، يساعدهم غانيون ونيجيريون يعملون لحساب الليبيين. وبعد بيع المهاجر السنغالي يتم اقتياده إلى عدة مناطق اشبه بـ "سجون" يتم فيها تعذيب المهاجرين، في حين يطالب محتجزوهم بدفع فدية للأفراج عنهم. ومن خلال هذه الممارسات حيث يواجه اغلب المهاجرين مخاطر سوء التغذية، وانتهاكات جنسية وحتى القتل (المدائن،2017: 7)

وأكدت المنظمة الدولية للهجرة إن عدد المهاجرين الذين تم رصدهم عند نقطة العبور تلك تراجع كثيراً منذ أيلول 2016. حيث أظهرت المنظمة الدولية ان ما يقارب (292) ألف مهاجر عبر وابلدة سيجودين في النيجر في شباط من العام 2016، ليتناقص العدد إلى (8700) مهاجرا لعام 2017 (ياسين، 2017 :11).

ويرى الباحث أنه وفي ظل مكافحة الهجرة غير الشرعية من النيجر الى ليبيا، فقد أكدت المنظمة الدولية للهجرة، أن عدد المهاجرين القادمين عبر النيجر إلى ليبيا تراجع بشكل ملحوظ، وذلك بعدما تعهدت أوروبا بتقديم الأموال للنيجر لمساعدتها في مكافحة تهريب البشر. حيث كان سبب هذا التراجع هو مراقبة المنظمة الدولية للشاحنات التي تنقل المهاجرين عبر الطريق الصحراوي في شرق النيجر عادة ما يستخدم للوصول إلى ليبيا، حيث أبحر أكثر من نصف مليون شخص إلى أوروبا

على متن قوارب متهالكة في السنوات الثلاث الماضية، ولقي الآلاف منهم حتفهم في تلك الرحلات الخطيرة.

مسار الهجرات غير الشرعية للمصريين الى ليبيا:

تعدُّ الجمهورية المصرية من أكثر الدول العربية تدفقاً للهجرات الشرعية وغير الشرعية، وقد دفعت البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن حياة أفضل مئات المهاجرين المصريين للهجرة غير الشرعية عبر صحراء ليبيا، مجازفين بأرواحهم في حقول ألغام ومطاردات أمنية، وقد يتيه بعضهم في الصحراء لتبتلعهم. لقد عانى المهاجرين المصريون من صعوبات عدة للوصول الى ليبيا، حيث طول المسافة عبر الصحراء المصرية والمعاناة التي يعيشها المهاجر في رحلة صعبة يعاني المهاجرون فيها من العطش والتيه، بالإضافة الى مشكلة التكلفة المالية من قبل السماسرة الذي يسعون لتحقيق أرباح كبيرة بأقل مجهود ممكن.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية في لمنع الهجرة غير الشرعية، ومن قبل قوات الجيش في مصر وليبيا، فإن عصابات التهريب تنجح كل مرة في إيجاد وسيلة تسمح لها باختراق الحدود بين البلدين، سالكة ممرات رئيسية مثل طريق البحر المتوسط، حيث تستخدم مراكب الصيد المصرية لنقل المهاجرين إلى الشواطئ الليبية. ويوجد ممر آخر لتهريب المهاجرين جنوب منفذ السلوم، وهي منطقة معروفة بوجود حقول الألغام فيها.بالإضافة الى ذلك تُعد منطقة جنوب واحة سيوة أو بحر الرمال العظيم، ثالث أهم ممرات الهجرة غير الشرعية، ويتم اللجوء إليها بعد تضييق الخناق من قبل قوات حرس الحدود المصرية على المهربين الذين كانوا يستخدمون القرى الحدودية غرب مدينة سيوة (فرج، 2017 :12)

وتوجد طرق أخرى لتهريب المهاجرين إلى ليبيا تمر عبر السودان، وإما أن تمر بشكل شرعي من مصر للسودان، أو غير شرعي من السودان إلى ليبيا، أو أن تمر من مصر للسودان بطرق غير شرعية، اومن خلال المرور من أسوان، والطرق الصحراوية المشتركة بين مصر والسودان، ومن السودان يعبر المهاجرون إلى ليبيا عبر مدقات مشتركة مع الجانب الليبي وصولاً لصحراء "الكفرة" (هندي، 2013 :5).

وفي إطار جهود الحكومة المصرية، فقد حذرت من استمرار الهجرة غير الشرعية الى مصر نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد، وناشدت الحكومة المواطنين المصريين المقيمين في ليبيا بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر، والابتعاد عن مناطق التوتر والاشتباكات. وحثت الوزارة المصريين على عدم الانسياق وراء عصابات ترويج السفر، والتي تقوم بتسفير المواطنين المصرين إلى ليبيا عبر طريق المسارات الصحراوية، ثم تتركهم في الصحراء مما يؤدي في النهاية لتعريض حياتهم للخطر.وقد كشف السلطات الليبية جثثا متحللة لمهاجرين مصريين غير شرعيين في صحراء طبرق وبجوارهم جوازات سفرهم وأوراقهم الثبوتية، وقامت بدفنهم هناك بعد إبلاغ ذويهم (عبدالحميد، 2017: 15).

الفصل الرابع

تأثير الهجرات غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

أدى سقوط النظام الليبي إلى انهيار مؤسسات الدولة الليبية، واستشراء الفوضى وحدوث الانفلات الأمني، وأصبحت ليبيا إحدى المناطق المفضلة لطالبي الهجرة السرية تجاه أوروبا عبر السواحل الأوروبية القريبة، مع انعدام الأمن في هذه المنافذ البحرية والبرية. ومع سقوط هذا النظام أصبحت الهجرة السرية نحو أوروبا ممارسة رائجة في اذهان المهاجرين (العلوي، 2015 :11).

وتهدد الهجرة غير الشرعية الأمن القومي الليبي وذلك من خلال تهريب المتطرفين والمهاجرين غير القانونيين الذين يعانون من أمراض خطيرة، كما زادت أزمة المهاجرين غير الشرعيين من وطأة العبء على ليبيا، مما ساهم في تعريض الدولة اللبية لتهديد كبير، الأمر الذي دفعها لأن تدعو المنظمات الدولية الى تقاسم الأعباء الصحية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون الى أراضيها لعبور البحر المتوسط.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضوع في هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الاول: واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية.

المبحث الثاني: مستقبل الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية.

المبحث الاول

واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية

أثرت الهجرات غير الشرعية على واقع بنية وواقع المجتمع الليبي اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، حيث أن أي سلوك غير منظم، يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار لدى أي دولة، لذلك عانت ليبيا من تدفق المهاجرين إليها بسبب الاضطرابات السياسية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية التي شكّلتها الهجرة غير الشرعية.

لقد كان للهجرات تداعيات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، واجتماعية، ونفسية، إلى جانب انتشار الأمراض، وتأثيرات سلبية على دول العبور "ليبيا"، وانتشار والجرائم، والنصب، والاحتيال، والشعوذة، وتزوير العملة، وتهريبها، وحدود ممارسات جنسية غير شرعية، وانتشار المخدرات وترويجها، وشرب والخمر وإدمانه من قبل الشباب الليبي، وسرقة السيارات، وانتشار ظاهرة التسول، وإثارة الخلافات بين المواطنين، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والتجارة في الأعضاء البشرية، والعبث بالتيار الكهربائي، وانتشار الأمراض المعدية، وإيجاد سوق سوداء وبيع بضائع فاسدة، وارتفاع الأسعار، لذلك عانى الشعب الليبي ويلات الهجرات غير الشرعية، سياسياً وأمنياً واقتصادياً (الزناتي، 2013 :55)

أولاً: على المستوى الاقتصادي:

لقد شكّل البعد الاقتصادي أهم التداعيات التي شهدتها الحكومة الليبية، فكان تدفق الهجرات غير الشرعية سبباً في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا، وقد أدى غياب قدرة الحكومة الليبية في إدارة البلاد، وتنظيم الهجرات، إلى تشكُّل أزمة اقتصادية، ومن خلال البعد الاقتصادي يمكن الاطلاع

على أهم العوامل التي أدت الى انهيار الوضع الاقتصادي في ليبيا بسبب الهجرات غير الشرعية وهي كالآتي (زائري، 2017 :12):

1- انهيار الدينار الليبي أمام الدولار: فبعد أن كان الدولار يساوي (25.1) ديناراً ليبياً عام 2011، فقد انهار في تلك السنة ليصبح الدولار يساوي (7) دنانير ليبية، وهو مما أدى إلى أن تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية، يرافقها غلاء المواد الأساسية، وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافة إلى مشاكل انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

2- سوء إدارة المؤسسات الاقتصادية في عهد الرئيس القذافي، وقد أدى إلى غياب المؤسسات الحقيقية للدولة طوال فترة حكمه، لأنه أدار ليبيا بشكل فردي، مما أدى الى إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها.

3- إدارة الاقتصاد من قبل مؤسسات خارجية أجنبية: لقد شكلت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وباتجاهات متناقضة تأثيراً كبيراً على اقتصاد ليبيا، وخاصة تحكم هذه الشركات بمصادر الطاقة الليبية. ففي عام 2017 تجاوز إنتاج ليبيا من النفط ال(500) ألف برميل يومياً لأول مرة بعد ثلاث سنوات، ليصل المعدل الإجمالي لإنتاج ليبيا من النفط الخام إلى (750) ألف برميل في اليوم، بعد إعادة فتح الموانئ النفطية في شهر أيلول لعام 2016، ومن ثم تراجع إجمالي الإنتاج النفطي لليبيا، الى(200) ألف برميل بعد إغلاق محتجين خط الشرارة المغذي لمصفاة الزاوية، والذي يعتبر من أكبر الحقول في ليبيا.

4- الهجرات الشرعية سبب في تراجع الاقتصاد الليبي: لقد شكلت الهجرات ازمة خانقة في الاقتصاد الليبي أدت لإلى تدهور قيمة العملة المحلية، والتراجع الحاد في إيرادات المواد الخام، وأصبح المورد المالي الوحيد لموازنة الدولة، واصبح الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار

الشامل، ما دفع البنك المركزي للسحب من الاحتياطات النقدية لتغطية فاتورة الواردات، ودفع رواتب الموظفين ومستحقات الدعم، كما دفع المهاجرين لاستهداف الموانئ، وخطوط الإمداد النفطية، والارتباك في السياسات الاقتصادية، بالإضافة الى الفساد المستشري في مفاصل الدولة والتي ساهمت جمعيها في تدهور قيمة الدينار لمستويات قياسية، وباتت بذلك الدورة النقدية خارج إطار النظام المصرفي (صحيفة العرب اللندنية، 2018).

5- الصراع داخل ليبيا: حيث واجهت حقول النفط الليبية أضراراً فادحة في البنى التحتية الرئيسية خلال فترة الصراع داخل الاراضي الليبية والذي لا زال مستمراً منذ أكثر من ست سنوات، مما أدى إلى توقف الصادرات النفطية. وتشير تقديرات الاتحاد الأوروبي إلى أن سيطرة الميليشيات على مرافئ النفط الرئيسية (راس لانوف، سدرة، زويتينة، والبريقة) لمدة ثلاث سنوات كلفت ليبيا أكثر من (100) مليار دولار (سرور،2018 :22).

6- سيطرة المسلحين على الاقتصاد الليبي: لقد أدت سيطرة المسلحين في ليبيا على مرافق الانتاج، ومرافئ التصدير إلى انخفاض كميات الغاز، والنفط المصدّرة إلى الخارج بنسبة الثلثين. بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط، وتداعى الاقتصاد، وقد انخفض الناتج المحلي في ليبيا نحو (9%) في العام 2016، كما ارتفع التضخم، وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية، بالإضافة الى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 40.3% في العام 2014 إلى (52.5%) في العام 2015، لتصل إلى (59.8%) في العام 2016.بالإضافة الى نقصٍ في الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية، والسلع الضرورية، والمياه، والكهرباء، وتدنّي الأجور، والقدرة الشرائية (علو، 2017).

7- غياب سلطة الدولة: لقد شكّل غياب سلطة الدولة الى اندلاع حالة من الفوضى ممّا أدى إلى تشكيل أزمة اقتصادية، ولذلك لأن عدم وجود سلطة شرعية في ليبيا، ساهم في وجود

مليشيات تمثل المناطق والقبائل والمدن والأيديولوجيات المختلفة، التي تقاتل من أجل السيطرة على الأراضي، والموارد النفطيّة. وبحلول عام 2016، برزت ثلاث هيئات رئاسية متميزة، ولكن لم يتمكّن أيٌّ منها من اكتساب الشرعيّة بين غالبيّة الليبيين.

8- ارتفاع معدلات التضخم، وفقدان النشاط التجاري: وقد أدى ذلك إلى تدهور الحياة الاقتصادية في ليبيا، سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة او الصناعة، وخاصة نتيجة تدفق الهجرات الغير شرعية مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر (25%) من احتياجات ليبيا الزراعية. لذلك أصبحت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج لتغطية احتياجاتها.

ثانياً: على المستوى الاجتماعي:

أدت الهجرات غير الشرعية لظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في ليبيا، وكما هو معرف فإن النسيج الاجتماعي الليبي هو نسيج قبلي توجد لديه عادات وتقاليد خاصة به، وهو في نفس الوقت مجتمع غالبيته من المسلمين، فدخول مهاجرين ذوي هويات وعادات وتقاليد مختلفة، مع حملهم لمعتقدات أثنية وطائفية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على الشعب الليبي الذي يعيش حالة من الانقسام والتشرذم، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي موضحة كالآتي (الكميشي، 2017 :32):

1- ارتفاع نسبة البطالة والجريمة: ان دخول ألاف المهاجرين على دول محدود الامكانيات، وتعيش مؤسساتها هشاشة وضعفاً، وخاصة الجيش والشرطة، وكافة أجهزتها الأمنية نتيجة الفوضى التي تعاني منها البلاد منذ العام 2011م مع انتشار السلاح وغلاء الأسعار وشح

السيولة المالية، أدى ذلك إلى تناقص فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وازدياد نسبة البطالة بين السكان وارتفاع مستوى الجريمة.

2- نقص المواد الطبية: إن دخول المهاجرين له بعد صحي، وما يحملونه من امراض فقد شكل ذلك تحديات صحية، حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة وبحسب الإحصائيات الأولية حيث وجد أن قرابة (15%) من المهاجرون يعانون أمراض معدية، كالإيدز، والوباء الكبدي، وحتى الأمراض التي انقرضت منذ فترة طويلة كالزهري.

3- ازدياد شبكات التهريب: ان ازدياد نسبة البطالة في المجتمع الليبي بسبب عدم توفر فرص العمل، دفع الكثير من شبابها للانخراط في أعمال شبكات التهريب، أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة، وعدم انتظام مرتبات الموظفين في مؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة، حيث قام الشباب الليبي بتشكيل نقاط تفتيش كشبكات تهريب، إذ يتم الحصول على 120 جنيهًا إسترلينيًا من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية، بالإضافة إلى أن كل مهاجر يدفع نحو ألفي دولار للحصول على مكان في مراكب الهجرة إلى إيطاليا.

4- التعذيب والاغتصاب: وتعد ظاهرة غير موجودة في المجتمع الليبي، الا أن المهاجرين الذين فقدوا معايير الأخلاق والقيم ادخلوا هذه الظاهرة، وهي ظاهرة تتنافى مع التعاليم الإسلامية والمسيحية، مما عزز ذلك ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق المهاجرين في مراكز الاحتجاز من خلال وسائل التعذيب، والاغتصاب، والسجن، والعمل القسري.

5- انتشار ظاهر أسواق العبيد: هذه الظاهرة غربية عن المجتمعات العربية والإسلامية، حيث أوجد المهاجرين أسواق للعبيد في ليبيا، يتم فيها الاتجار بالمهاجرين في أسواق للرق والنخاسة، بالإضافة الى تعرضهم للعنف والتعذيب في مراكز الإيواء في ليبيا.

6- نقص الغذاء والدواء وسوء المعاملة: حيث أدى ازدياد الهجرة غير الشرعية إلى نقص في الغذاء والدواء، والعيش بظروف صعبة، وسوء معاملة المهاجرين الذين ينتظرون في مراكز الإيواء، وإهمالهم، وعدم اكتراث أفراد الحراسة والخدمات من الجانب الليبي القائمين على تلك المراكز، وعدم تجهزيها وتزويدها بكل ما تحتاجه لتقدم واجباتها على النحو الأمثل.

ثالثاً: على المستوى السياسي:

أدى تدفق الهجرات غير الشرعية إلى حالة من الاضطراب السياسي في ليبيا، وقد شكلت عبئاً على صانع القرار السياسي الليبي، في ظل حالة عدم الاستقرار الذي أثّر بشكل مباشر على الواقع السياسي الليبي. ومن أهم تداعيات الهجرات غير الشرعية على الواقع السياسي الليبي المعطيات التالي (مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018 :13):

1- اختراق سيادة الدولة: لقد شكلت التدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرات غير الشرعية اختراقاً لسيادة الدولة الليبية، وقد أدت هذه التدخلات إلى تدويل القضية الليبية، وإخراج القرار السياسي من أيدي صانع القرار السياسي الليبي، لتكرس الهجرات غير الشرعية الدور الخارجي وسطوته على مجريات الأحداث الداخلية في ليبيا، التي عرفت مرحلة مفصلية جديدة بُعيد سقوط نظام معمر القذافي بمقتله عام2011.

2- حالة عدم الاستقرار: لقد شكّلت الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، والذي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لمعالجة أثر هذه الهجرات، وان استقرار النظام الليبي مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي

المجتمع، أو من البيئة الخارجية أي الهجرات من خارج ليبيا، والتي غالباً ما تتمثل في المطالب والتهديدات، للنظام السياسي الليبي.

3- الفكر المتطرف للمهاجرين: كثير من المهاجرين هجروا بلدانهم ربما لأسباب سياسية، لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة ربما يهدد القيم ومبادئ النظام السياسي الليبي، لذلك يدخل المفهوم الأمني كحالة استباقية لمعرفة تأثير أفكار المهاجرين سياسيا قبل أن يؤثر في المنظومة الليبية السياسية.

4- ضعف المؤسسات السياسية الليبية في إيواء المهاجرين: هناك ضعف كبير في المؤسسات التي تعمل على إيواء المهاجرين، ويعاني الجهاز يُعاني من قلة الإمكانيات التي تتطلب ميزانيات ضخمة لتوفير الخدمات التي تتطلب توافرها بمراكز الإيواء من رعاية صحية، وتوفير الإعاشة اللازمة للمهاجرين. وتواجه السلطات الليبية، وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ضعفاً في الإمكانيات المطلوبة لمواجهة الهجرات غير الشرعية.

5- انهيار المنظومة السياسية: لقد شكل عبء تنظيم الهجرات غير الشرعية في ليبيا إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفككها وانقسامها، وتهديداً لكيان الدولة الليبية المنكوبة بمخطط قد يؤدي في نهايته الى تقسيم ليبيا وهو أمر بات على ارض الواقع، حيث الاختلافات السياسية بين القيادات الليبية والتي شكّلت أزمة خانقة داخل مؤسسات المجتمع الليبي.

6- مراقبة الحدود: بسبب عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا، فقد استعانت بخبرات ايطالية لرصد الهجرات غير الشرعية التي تخترق الحدود الليبية، إذ شكّلت السلطات الإيطالية غرفة عمليات أمنية مشتركة "ليبية – إيطالية" في طرابلس، لمراقبة السواحل الليبية شمالاً، والحدود الجنوبية للبلاد، باستخدام الطائرات بدون طيار وتدريب فرق حرس

الحدود الخاصة. وذلك لمراقبة أنشطة الجريمة المنظمة، وتهريب المهاجرين والجماعات المتشددة، بما فيها تنظيم الدولة الاسلامية (ليبيا المستقبل، 2016 :11).

رابعاً: على المستوى الأمني:

شكّلت الهجرات غير الشرعية عبئاً على الواقع الامني الليبي، فالهجرات تحمل معها افكاراً تخريبية، وخلايا نائمة ربما تستيقظ وتشكل خطراً على الأمن الليبي، لذلك كان للهجرات غير الشرعية دوراً في عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم التحديات التي تشكلها الهجرات غير الشرعية على الامن الليبي وهي كالآتي (موقع عربي سبونتك، 2017 :7):

1- امتداد السواحل الليبية شكّلت عبئاً أمنياً على الدولة الليبية: إن امتداد السواحل الليبية على البحر الابيض المتوسط بطول (1770) كم، وتقاسم ليبيا أكثر من أربعة آلاف كم من الحدود البرية مع الدول الإفريقية الست المجاورة، وبفعل هذا الواقع الجغرافي تحولت ليبيا إلى نقطة جذب رئيسية في مسار الهجرة السرية المنطلقة من إفريقيا، ومع تنامي الظاهرة ظهرت في البلاد خلال السنوات الماضية مشكلة الهجرة غير القانونية والتي أدت إلى ازدياد الأعباء الأمنية.

2- دخول عصابات التهريب مع المهاجرين: تستغل عصابات التهريب المهاجرين، وتعاملهم كسلع، حيث يتم استغلالهم، ومن ثم يتم نقلهم عبر حافلات كبيرة الى المناطق الساحلية، تتركز غالبا في محيط مدينة زوارة الليبية التي تبعد عن سواحل إيطاليا (150) ميلاً بحرياً يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوما واحدا ومن زوارة تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب مقابل مبلغ من المال يتراوح ما بين (900 و1000) يورو.

3- الارتباك والفوضى: لقد شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من الارتباك والفوضى، وانتشار الإشاعات، وعدم وضوح الرؤية، وقلة المعلومات المتوفرة وغير المناسبة وما يسمى بالفراغ الأمني الذي قد يشكل حالة امنية غير منضبطة.

4- الانقسامات والصراعات: لقد أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة لتشكل أزمة خانقة بسبب الانقسامات والصراعات التي أثرت على الأوضاع المعيشية، والخدمات العامة، وخاصة قطاع الصحة الذي يشهد انخفاضاً في مستوى الخدمات الصحية المقدمة، بسبب النقص الحاد في المستلزمات الطبية والأدوية.

5- فوضى أمنية وسياسية: ان تدفق الهجرات غير الشرعية شكل فوضى امنية وسياسة داخل ليبيا، حيث عانت ليبيا، من فوضى أمنية وسياسية منذ العام 2011، هذه الفوضى، جعلت من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة، وشبكات التهريب الخطيرة التي زادت من تعميق الأزمة في البلاد، فتفاقم هذه الظاهرة شكل خطراً على ليبيا كونها صاحبة العبء الأكبر.

6- انتشار جرائم الإرهاب: لقد صاحب الهجرات غير الشرعية جرائم ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، وتهريب السلاح، ودخول المهاجرين في النزاعات المسلحة بسبب الجرائم الاقتصادية، وغسل الأموال، والسطو المسلح، وجرائم الدعارة، وجرائم التزوير والتزييف، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة.

7- جرائم الانتهاكات: حيث أبرزت الهجرات غير الشرعية جرائم انتهاكات ترتبط بحق المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبروز عصابات الجريمة المنظمة، وشبكات تهريب وتجارة البشر في ليبيا.

تعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم التداعيات السياسية التي تعيشها ليبيا، فقد أدت الفوضى وغياب الأمن الى تزايد هذه الهجرة ومن أغلب الجنسيات الإفريقية للبحث لقمة العيش، والهروب من الاضطهاد والفقر والغرق والموت يمثلان مشهداً أخراً يعيشونه في ليبيا.

ورغم ما يحدث في ليبيا من اقتتال وحروب بين القوى السياسية الا ان الهجرة غير الشرعية شكلت عبئاً كبيراً على جهود المؤسسات الليبية التي تعيش ويلات الحرب الاهلية الطاحنة. فغياب عمليات التنظيم، وغياب مظاهر القانون، وغياب هيبة الدولة، كلها مشاهد عززت دخول المهاجرين غير الشرعيين الى ليبيا. وقد كان لهذه الهجرات تداعيات واثار سلبية على ليبيا صحياً واجتماعياً واقتصادياً وامنياً وسياسياً وإنسانياً وديموغرافياً، في ظل ظروف الشعب الليبي الذي يزخر تحت وطأة الحرب الأهلية والتي شكلت عبء كبير على الشعب الليبي، ومن أهم مظاهر وآثار الهجرة غير الشرعية ما يلي (العلوي، 2015: 22):

1- الآثار الاقتصادية: لقد شكلت حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا تراجعاً في المجال الاقتصادي بسب ظروف الاقتتال الداخلي. وقد انشغل أكثر إفراد الشعب الليبي في الحرب الأهلية للدفاع عن مصالحهم وديارهم، مما اتاح الفرصة لأعداد كبيرة من المهاجرين باستغلال الحاجة الى الايدي العاملة، في ظل غياب الأنظمة المرتبطة بالعمل واقامات العمل، بحيث أصبحت ليبيا مرتعا للمهاجرين دون رقيب او حسيب (كرنفودة، 2018 :12).

2- الآثار الصحية: بسب الفوضى وانهيار المنظومة الأمنية فقد تسببت الهجرة غير الشرعية بنقل الأمراض المعدية نتيجة عدم إجراء فحوصات طبية دخول ليبيا، مما ساعد على انتشار الأمراض الخطرة داخل المجتمع الليبي وخاصة مرض الايدز (نقص المناعة) الذي يعد اوسع وأكثر وأسرع الإمراض انتشارا. مما يشكل ذلك ترديا في الأوضاع الصحية في ليبيا.

3- الاثار اجتماعية: لقد شكلت عملية ارتفاع نسبة الجريمة أحد الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الليبي، فقد كان كثير من الهاربين والذين دخلوا بشكل مهاجرين غير شرعيين هم أصحاب سوابق في الإجرام والقتل والسرقات مما شكل ذلك اثراً اجتماعياً نفسياً سيئاً على المجتمع الليبي. وتقع ليبيا في مؤشرات معدل الجريمة المركز الثالث عربيا والمركز الـ 27 عالميا.

المبحث الثاني

مستقبل الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية

بعد عاصفة من الهجرات غير الشرعية التي أثقلت كاهل مؤسسات ليبيا السياسية والأمنية والتي شكّلت تداعيات أثرت بشكل واضح على الأمن الليبي الذي يعيش أزمة اقتصادية وسياسية، وبسب هذه المعاناة، بدأت ليبيا في عقد اتفاقيات بخصوص الهجرة غير النظامية مع ايطاليا الدولة الأقرب لليبيا، حيث وقع الطرفان في 3 تموز 2003 مذكرة تفاهم للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر البحر الابيض المتوسط من خلال تسيير دوريات برية، وبحرية، وجوية، مشتركة، وقيام قوات إيطالية بعقد دورات تدريبية لقوات شرطة ليبية لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر (مركز الجزيرة للدراسات، 2017 :12).

أولاً: الخلل الأمني

بعد أن عانى جهاز الأمن الليبي من حالة من الفوضى، حاولت الحكومة المركزية بعد الثورة، ان تظهر درجة من السيطرة على العديد من الجماعات الثورية المسلحة في البلاد وتنظيمها. ونتيجة لهذا الجهد المتردّد، شُكِّلَت كيانات أمنية جديدة، وهجينة تميّزت بوجود مجموعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، والحدود الملتبسة للسلطة. لقد بدأت ليبيا إصلاح الخلل الأمني، من خلال زيادة عديد الجيش النظامي والشرطة. حيث تعمل بدرجة عالية من الاستقلالية. حيث شارك عدد من الكيانات الأمنية، والكتائب المحلية والتي تعاونت لتحقيق مستوىٍ عالٍ من الأمن (ويري، 2013 :12).

لقد استطاعت القيادات الليبية تطوير المنظومة الأمنية بعد ان شكلت الهجرات غير الشرعية عبئاً كبيراً أدى إلى إرهاق المنظومة الامنية. ومثّلت هيئة شؤون المحاربين الجهد الأكثر قوة في

عملية جمع البيانات التي بدأت في ليبيا بعد الثورة، حيث سعت هذه الهيئة، في إطار هيئة جديدة شاملة سياسياً تدعم جهود إصلاح القطاع الأمني ببيانات دقيقة (ويري، 2013 :14).

وفي محاولات تقدمت بها ليبيا لتطوير المنظومة الأمنية فقد شاركت في اجتماع لكبار المسؤولين في لندن في كانون الأول 2012. حيث عرضت حكومة ليبيا أولوياتها المتعلقة بتطوير وإصلاح قطاعات الأمن وسيادة القانون والعدالة. وأصدر المشاركون بياناً واعتمدوا خطة تطوير الأمن القومي الليبي وخطة تطوير العدالة، وسيادة القانون اللتين ستنفذهما الحكومة الليبية بمساعدة المجتمع الدولي.

لقد عانت المنظومة الأمنية من أوضاع صعبة بسبب عدم حصولها على مستحقاتها، لكن برزت تطورات جديدة لتحسين ظروف المؤسسة الأمنية الليبية، والتي أصبحت قادرة على تأدية واجباتها بعد انخراطها في دورات تدريبية ساهمت في تطور العنصر الأمني الليبي، وقد برزت قدرات العناصر الأمنية في المجالات الآتية (شوايل،2014 :12):-

1- السيطرة على المعابر الحدودية: حيث شكّلت أهمية المنافذ البرية والبحرية والجوية الهامة، إحدى أهم الواجبات الأمنية للحدود، لذلك، تم العمل على تزويدها بالأجهزة والمعدات التقنية المتطورة لمراقبة دخول وخروج الأشخاص والمركبات، واختيار العناصر الجيدة والملتزمة للعمل في هذه المواقع، ومنحهم المكافآت والتدريب اللازم.

2- إنشاء قوات أمنية لحماية المؤسسات الإنتاجية: لقد تم إنشاء قوة لحماية المؤسسات العامة مثل المصارف، والجامعات، ومحطات الكهرباء، ومحطات المياه، والمستشفيات وغيرها، ويستفاد من نسبة كبيرة من الثوار الذين تم دمجهم بوزارة الداخلية للعمل في هذه القوة.

3- حماية السفارات والابنية الدبلوماسية: تم إنشاء إدارة لأمن المقرات الدبلوماسية التي تتولى تأمين السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية داخل البلاد.

4- إنشاء معاهد للتدريب: تم تطوير معاهد تدريب الشرطة لرفع كفاءة منتسبي الشرطة وتحسين أدائهم للتسريع في عودة الضبط والربط.

5- تعديل قانون الشرطة ورفع مرتبات العاملين، وتحفيزهم بالمزايا حسب طبيعة العمل. بالإضافة الى إصدار التشريعات اللازمة التي تكفل حماية رجال الأمن أثناء تأدية الواجب.

6- العمل على إنشاء أجهزة مختصة بالبحث والتحري والمتابعة للجرائم الخطيرة، والحساسة التي تمس بأمن الدولة، كجهاز المباحث الجنائية، والمباحث العامة، تكون لها شخصية اعتبارية وفروع في المناطق كافة.

7- تزويد التجهيزات والمركبات والمدرعات والأسلحة والأجهزة اللازمة كافة، بحيث تكون قوة إسناد وردع كبيرة تخضع إلى إدارة مركزية، وتوزع على المناطق كافة، وتكون مهمتها مساندة مديريات الأمن في المناطق والتدخل عند الحاجة.

ثانياً: الخلل الاجتماعي

بعدما شكّلت الهجرات غير الشرعية حالة من الاضطراب الصحي والخدماتي على المجتمع الليبي، وانخراط المهاجرين في سوق العمل، فقد أدى هذا الى ارتفاع في معدلات البطالة، ومدى إدماج المهاجرين مع الصعوبات التي يواجهها المجتمع الليبي من هذه الهجرات، ومدى التكيف مع

هذا المجتمع الجديد، وما يحمله المهاجر من جرائم الإتجار بالبشر، والتهديد بالقوة أو استعمالها أو أي شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الإساءة في استعمال السلطة أو الإساءة في استغلال حالة الاستضعاف من خلال إعطاء مبالغ مالية لممارسة الرذيلة، والاستغلال الجنسي، والسخرة، أو الاسترقاق، وغير ذلك من الممارسات التي تخرج عن القيم العربية والاسلامية، لكن استطاعت السلطات الليبية التخلص من هذه الآفات، والعمل على تحسين الخدمات المرتبطة بالنواحي الصحية والبطالة، والانقسامات الداخلية، من خلال وضح استراتيجية لتحسين وتطوير الوضع الاجتماعي الداخلي من خلال الإجراءات التالية (مفتاح، 2018 :11):

1- قطاع الصحة: شهد قطاع الصحة العامة في ليبيا خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة على مستوى التنظيم، وكذلك على مستوى الهياكل، مما مكّنه من تحسين جودة الخدمات ومن إجراء العمليات الجراحية الدقيقة والحساسة داخل البلاد. بعد أن كانت تتم في الخارج، فإضافة إلى مجانية الخدمات الصحية التي يتمتع بها المواطنون الليبيون أصبح بالإمكان إجراء كل العمليات الحساسة والخطيرة تقريباً في المؤسسات الصحية داخل البلاد، وقد أخذت الجهود المبذولة لتنمية قطاع الصحة اتجاهات ثلاثة، يتمثل أولها في تعزيز البنية التحتية من خلال إنشاء وحدات جديدة، وصيانة وتحديث المنشآت الصحية القائمة، وتمثل التوجه الثاني في التزام السلطات بتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية بالمعدات والآلات الحديثة والدقيقة لتحسين جودة خدماتها وتمكينها، من مواكبة التطورات العلمية، ومن تعزيز من قدرات الأطباء، لمعالجة الحالات المرضية الصعبة محلياً، وتجنب إرسالها إلى الخارج، وقد شمل تجهيز المؤسسات الصحية في البلاد بأحدث المعدات كل التخصصات منها أمراض القلب، والجراحة العامة، والتصوير، ومعامل التحليل وغيرها، وأما التوجه الثالث فيرتبط بتطوير وتحسين

الخدمات الصحية والعلاجية فيما يتعلق بتكوين وتأهيل وتعزيز قدرات الطواقم الطبية والطبية المساعدة.

2- قطاع التعليم: لقد عانى قطاع التعليم من الانقسام السياسي الذي ضرب معظم القطاعات، حيث تعاني المدارس من غياب الصيانة الدورية، وتوريد الأدوات والكتب المدرسية التي تتأخر، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير بدء العام الدراسي، وهو الأمر الذي تكرر مراراً خلال السنوات الأربعة الأخيرة، كما تعاني المدارس كغيرها جراء سوء الأوضاع الأمنية والحياتية، التعرض للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات. لكن في ظل تطور الأوضاع السياسية في ليبيا ظهرت بوادر تحسن في العملية التعليمة شملت المكان والمعلم والمرافق التعليمية.

3- قطاع خدمات الطاقة: تعافى إنتاج النفط في ليبيا نحو مستويات مرتفعة جديدة في مؤشر على تحسن مستمر في معدلات الإنتاج اليومي، بعد موجات متكررة من الاضطرابات السياسية والعسكرية التي عطّلت مراراً رفع معدل الإنتاج يومياً، استناداً لمعطيات نشرها البنك المركزي الليبي، بأن إيرادات النفط في 2017 وصلت إلى (14) مليار دولار رغم عدم الاستقرار السياسي، والفوضى التي شهدتها ليبيا. ووفقا لمعطيات البنك المركزي الليبي، فإن متوسط إنتاج ليبيا من النفط خلال العام الماضي تجاوز المليون برميل يوميا، فيما هبط الإنتاج في الفترة ما بين 2014 و2016 لأقل من (500) ألف برميل يوميا، بسبب المواجهة المسلحة التي دارت في مناطق استخراج النفط الخام والموانئ التي يصدر عبرها. وأشار البنك المركزي الليبي أن ارتفاع عائدات النفط في العام الماضي، والتي تشكّل نحو (90%) من واردات الدولة، انعكس بشكل إيجابي على الموازنة، وأدى إلى تقليص العجز بشكل لافت (غبارة، 2018:8).

4- تحسن مستوى الخدمات: فقد أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، البدء في تطبيق برامج تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية في ليبيا، والذي يموّله الاتحاد الأوروبي بقيمة (50) مليون يورو. وهذا البرنامج سيدعم (24) بلدية في جميع أنحاء ليبيا، من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية.وبحسب البيان، فإن أكثر من (670) ألف شخص في ليبيا بحاجة إلى للمساعدة الإنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، كما أثرت الأزمة في (267) ألف طالب، وإلحاق الضرر بـ (489) مدرسة، دمرت (40) منها. ويسعى برنامج "الإنعاش والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"، الذي صاغته المفوضية الأوروبية وإيطاليا، إلى تحسين الخدمات الأساسية لسكان تلك البلديات ليس فقط لمساعدة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليًا، بل أيضًا المضيف الليبي (شينخوا، 2018).

ثالثاً: الخلل الاقتصادي

بعد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب الأزمة الليبية المتمثلة في الانقسام السياسي الداخلي، وبسب تدفق الهجرات غير الشرعية، عانى الاقتصاد الليبي حالة من الانفصام التنموي" تتمثل في قطاع نفطي نَشِط بعد رفع الحصار عليه يُدرّ نقداً أجنبياً بالمليارات، والتي لم تغطِ العجز بالميزان التجاري، وقطاعات اقتصادية أخرى تأثرت بالحرب والانقسام لا تدرّ مداخيل بالنقد الأجنبي ولا تغطي الطلب المحلي، كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، حيث تنخفض فيها الإنتاجية وتتكدس فيها البطالة المقنعة ولا تُسهم بالقيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي إلا بنسب لا تقارن بما يسهم به القطاع النفطي وأبرزت المؤشرات إلى تعافي الاقتصاد الليبي ضمن المؤشرات الآتية (الجيباني، 2018: 11):

1- استراتيجية خطة الإصلاح: شكّلت خطة الإصلاح الاقتصادي التي أطلقها بنك ليبيا المركزي، والتي تتضمن دعم القطاع النفطي، والذي يعني العمل على رفع القدرة الإنتاجية والتصديرية لهذا القطاع، كما يعني زيادة مداخيل العملة الصعبة من إيرادات النفط الليبي، وبالتالي سد العجز في ميزان المدفوعات، وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي لدى بنك ليبيا المركزي.

2- تحسّن قيمة الدينار الليبي: أدى الإصلاح الاقتصادي إلى تحسّن قيمة الدينار الليبي، وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، وقضى على السوق الموازية للعملة الصعبة، ولكن على الاقتصاد الليبي ان لا يعتمد بشكل كلي على ريع مورد النفط، فلا بد من استثمار قطاعات أخرى والا سيظل جسم الاقتصاد الوطني محطماً، وتجتاحه الأزمات من حين لآخر حتى ينجح في تقوية مناعته تجاه الأزمات والصدمات محليّةً كانت أم خارجية.

3- ارتفاع نسبة نمو الدخل: ان النمو في الاقتصاد الليبي حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن ارتفاع كمية النفط المصدر بعد توقف نتيجة الازمة الليبية سيؤدي الى ازدياد الدخل من (13) مليار إلى (25) مليار في عام 2018.

4- زيادة فرص العمل: ان النمو الاقتصادي يعني مزيداً من فرص العمل، وتقليل في نسبة البطالة، كما أن حساب النمو الاقتصادي يقاس بمعيار اخر وهو الناتج الإجمالي المحلي، وبمجرد قسمة الدخل الإجمالي لكل نسمة من السكان من إجمالي حساب الاقتصاد الكلي في الدول الريعية، فإنه لا يمثل الدخل الحقيقي للفرد، بل هو قيمة افتراضية لا تصل ليد الفرد بشكل مؤكد (الترهوني، 2018: 13).

5- معالجة تشوهات الاقتصاد الليبي: حيث تبنت حكومة الوفاق في ليبيا برنامجها لإصلاح الاقتصاد بوضع خطة عاجلة لمعالجة تشوهات الاقتصاد الليبي، تتمثل في زيادة صرف

مخصصات النقد الأجنبي من الدولار للمواطنين، إضافة إلى رفع الدعم الحكومي عن الوقود، بجانب صرف مخصصات علاوة الأسرة بشكل فوري.

6- معالجة سعر الصرف الرسمي: حيث سعت الحكومة الليبية بفرض رسوم من الحكومة على التحويلات الخاصة والتجارية، مع رفع القيود على النقد الأجنبي، لكن لم يوضح الغطاء القانوني للرسوم المقترحة، وقيمتها وآلية التنفيذ، والتأكيد على ضرورة رفع الدعم عن المحروقات، دون تحديد البديل للمواطن (شينخوا، 2018 :11).

رابعاً: الخلل السيادي (السياسي)

سببت الانقسامات السياسية، والصراعات المسلحة التي أصابت ليبيا، وتنافس الأطراف الليبية المتناحرة على الشرعية والسيطرة على البلاد، وما قدمته الأمم المتحدة من جهود لتوحيد الأطراف المتناحرة. "حكومة الوفاق الوطني" ومقرها طرابلس، في الغرب، والحكومة الليبية المؤقتة" ومقرها في مدينتي البيضاء وبنغازي الشرقيتين. بالإضافة الى ما شكلته الاشتباكات بين الميليشيات والقوات الموالية لهاتين الحكومتين على القطاع الاقتصادي، والخدمات العامة، وقطاع الصحة العمومية، وما سببته من حالة نزوح داخلي لأكثر من (200) ألف شخص. كل هذا الانقسام شكل حالة عدم استقرار في المنظومة السياسية للدولة الليبية، مما فرض على النظام الليبي ان يقوم بإعادة النظام وفرض القانون لتحقيق الاستقرار (البرعمي، 2015).

شكّلت الجهود الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة بالعمل مع الفرقاء الليبيين حول اعادة الاستقرار لليبيا، فقد أكدت جهود الامم المتحدة على ضمان التنسيق الجيد في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية. وبصورة تعاونية مع كل من الشركاء الوطنيين داخل ليبيا والنظراء الدوليين

وذلك لدعم تقدم يفضي إلى تحول حقيقي نحو سياسة تشمل الجميع، وعملية انتقالية تشاركية في مرحلة ما بعد الصراع تشمل كل قطاعات المجتمع الليبي بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة، والحكم الرشيد المرتكز على الأمن وسيادة القانون، واقتصاد متنوع وعملية تنمية بشرية تشمل الجميع، وتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح للاستجابة للأزمة الموجودة.وبناء على المشاورات مع النظراء الليبيين، قامت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا بمواءمة خططها مع الأولويات الوطنية عن طريق وضع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي في الفترة 2017–2020. وتركز مخرجاته ونتائجه على ثلاثة مجالات ذات أولوية (UNSMIL, 2018) :

1- دعم مرحلة "انطلاق" الحكومة بإطار مؤقت لسياسات التنمية، مما يؤدي إلى مؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة.

2- ضمان استعداد واستجابة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية المستهدفة وتحسين أدائها من أجل تعزيز تقديم الخدمات الأساسية، والقدرة على الإسهام في الترابط الاجتماعي، ومنع نشوب الصراعات.

3- تعزيز المبادئ الديمقراطية للحكم، وفرض سيادة القانون، وضمان التنمية القائمة على حقوق الإنسان للجميع.

لقد تم اختيار هذه المجالات الرئيسية الثلاثة بالاشتراك مع حكومة ليبيا، بسبب علاقتها المباشرة بقدرة ليبيا المستقبلية على تحقيق عملية بناء الدولة وأهداف التنمية المستدامة، وروابطها القوية لبناء السلام الموحد. لقد قدمت الوكالات، والصناديق، والبرامج التابعة للأمم المتحدة، الدعم في المجالات الآتية (UNSMIL, 2018):

1- قضايا الهجرة والنزوح: قدمت هيئة الأمم برنامجاً يرتبط بمنظومة تتبع النزوح، الاستقرار المجتمعي، وإعادة الاندماج، المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بناء القدرات، انقاد الأرواح في البحر، وحماية المهاجرين المستضعفين. وتقدم بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا المساعدة المصممة خصيصاً للفئة المستضعفة، المهاجرين والأشخاص النازحين داخليا، والمجتمعات المضيفة.

2- العودة الطوعية للمهاجرين: فقد قدمت هيئة الأمم مساعدات للمهاجرين المستضعفين، والذين ليس لديهم استطاعة للحصول على مساعدة كريمة في العودة الطوعية لبلدانهم الأصلية، والحصول على خدمات إعادة الإدماج المستدامة، وبالأخص للحالات الضعيفة مثل ضحايا الاتجار بالبشر، والمهاجرين الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتنفذ المنظمة الدولية للهجرة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان مما يتطابق مع المعايير الدولية.

3- تحقيق الاستقرار: سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم جهود تحقيق الاستقرار في الفترة الانتقالية الحرجة، بدءاً من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي. ويشكل مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، الذي أطلق في عام 2016، بقيادة حكومة الوفاق الوطني، مبادرة تشمل بلدان متعددة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف توفير تحسينات وملموسة على الصعيد المحلي. ويقدم الدعم لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الحيوية؛ تعزيز قدرة السلطات المحلية، على تلبية احتياجات السكان؛ وتعزيز قدرات الوساطة المحلية وحل النزاعات.

4- الحكم الانتقالي: يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ عام 2001 بدعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنظيم ثلاثة انتخابات رئيسية، بما في ذلك انتخابات

المؤتمر الوطني العام في عام 2012، ولجنة صياغة الدستور والبرلمان عام 2014. تركز البرامج العاملة في هذا المحور على تعزيز الحوار السياسي، والمساعدة في صياغة الدستور وتقوية سيادة القانون.

5- المشاركة السياسية: يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمكين المجتمع المدني الليبي وتقوية مسارات العدالة الانتقالية، ودور المواطنات على اتخاذ القرارات. يشمل التعاون في هذا المحور دعم المشاركة المدنية في التحول السياسي الديموقراطي، والعمل مع النساء الليبيات لتعزيز مشاركتهن السياسية والاجتماعية من خلال مشروع "أمل"، ومبادرات الوقاية من التطرف العنيف، وكذلك دعم عمليات العدالة الانتقالية من خلال الحوار وحل النزاعات بين مختلف الطوائف.

ويرى الباحث أن انعدام الأمن في ليبيا قوّض عملية بناء الدولة التي كانت صعبة في الأصل، إذ كانت الدولة ما بعد القذافي غاية في الضعف، من الناحيتين السياسية والإدارية، الأمر الذي يظهر مدى الضعف في الإدارة العامة في ليبيا، في حين تظهر الحاجة الماسة لبناء القدرة من أجل تعزيز الدولة، إذ تراجعت الثقة العامة بالعملية السياسية الديمقراطية مع ارتفاع مستوى الاستياء، وفي غياب دولة قومية قويت الجهات الفاعلة الفرعية الإقليمية والقبلية، وهي تسعى للتمسك بسلطتها الراسخة، لذلك، مازال مستقبل الأمن القومي الليبي مبهم وغير واضح، نظراً للضبابية التي تغلف الأجواء السياسية في ليبيا.

الفصل الخامس

الخاتمة النتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

تم دراسة الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011–2017) وذلك من خلال أربعة فصول، تضمن الفصل الأول: المقدمة العامة والتي احتوت على مشكلة الدراسة، وفرضية الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، حدود الدراسة، محددات الدراسة، مصطلحات الدراسة، والإطار النظري والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة، أما الفصل الثاني فقد تضمن: الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي الإنساني من خلال مبحثين، تناول المبحث الاول: واقع الهجرة غير الشرعية. وتناول المبحث الثاني: موقف القانون الدولي الإنساني من الهجرة غير الشرعية. وتضمن الفصل الثالث: الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول: مكونات الأمن القومي الليبي. وتضمن المبحث الثاني: تحديات الأمن القومي الليبي؛ وفي النهاية جاء الفصل الرابع: تأثير الهجرات غير الشرعية على الأمن القومي الليبي، من خلال مبحثين تضمن المبحث الاول: واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية. وتضمن المبحث الثاني: مستقبل الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية، واختتمت الدراسة بخاتمة ونتائج وتوصيات.

1- وقد تمكنت الدراسة من الإجابة على السؤال الأول في الفصل الثاني وهو: ما دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني؟ وقد بينت الدراسة أن هناك عدة دوافع للهجرة منها سعي الشباب نحو تحقيق أحلامهم الوردية والعوامل الاقتصادية والاضطرابات السياسية وأسباب أمنية والأوضاع الاجتماعية والأسباب الدينية وثورة الاتصالات والإعلام الجديد. أما

فيما يتعلق بموقف القانون الدولي والإنساني فقد بذلت كافة الجهود الدولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات لتقنين ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن خلال ذلك تم الاطلاع على بعض التشريعات والإجراءات والتدابير التي شرعتها دول أوروبا ضمن دول الاتحاد الأوروبي.

2- كما أجابت الدراسة عن السؤال الثاني في الفصل الثالث وهو: ما المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشريعة التي تواجهه؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مبادئ عدة حاكمة لمكونات الأمن القومي ومنها الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. والالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق النسان. والالتزام بأن الشريعة السلمية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطل، بالإضافة إلى الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة العلن الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق النسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

3- كما أجابت الدراسة عن السؤال الثالث من خلال الفصل الرابع والمتمثل بـ: ما تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر على واقع بنية وواقع المجتمع الليبي اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، إذ أن تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، في عام 2018 بلغت (704) ألاف مهاجراً غير شرعياً، وكان لتلك الهجرات تداعيات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، واجتماعية، ونفسية، إلى جانب انتشار الأمراض، وتأثيرات سلبية على دول العبور "ليبيا"، كما لقد شكّل البعد الاقتصادي أهم التداعيات التي شهدتها الحكومة الليبية، فكان تدفق الهجرات

غير الشرعية سبباً في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا، وقد أدت الهجرات غير الشرعية لظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في ليبيا.

4- كما تمكنت الدراسة من اختبار الفرضية التي تنص على: أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين. وقد توصلت الدراسة إلى الهجرات غير الشرعية اثرت بشكل سلبي على الامن القومي الليبي لما شكلته من الفوضى والارتباك، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية والصراعات بحيث أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة، بالإضافة لانتشار جرائم الإرهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات مما شكل ذلك فوضى أمنية وسياسة داخل ليبيا، وتهديداً مباشراً للأمن القومي الليبي.

ثانياً: النتائج:

بعد أن تم استعراض خاتمة الدراسة تم التوصل للنتائج الآتية:

1- هناك انقسام سياسي داخلي يشكل حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، بسب تدفق الهجرات غير الشرعية، وعدم قدرة أي من الأطراف السياسة على حسم الصراع للصالح العام، الأمر الذي أدى لاستمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب وغياب الاستقرار السياسي.

2- هناك عدة دوافع وأسباب للهجرة غير الشرعية منها دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية لمكونات الأمن القومي مبادئ حاكمة من أبرزها الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. والالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون.

3- أثرت الهجرات غير الشرعية بشكل سلبي على الامن القومي الليبي لما شكلته من الفوضى والارتباك، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية والصراعات بحيث أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة.

4- والسعي قد توصلت الدراسة إلى الهجرات غير الشرعية اثرت بشكل سلبي على الامن القومي الليبي لما شكلته من الفوضى والارتباك، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية والصراعات بحيث أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة، بالإضافة لانتشار جرائم الإرهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات مما شكل ذلك فوضى أمنية وسياسة داخل ليبيا، وتهديداً مباشراً للأمن القومي الليبي.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة العمل على توفير الأمن القومي وتوفير وسائل العيش الكريم، ومواجهة الدوافع التي تسهم في ازدياد الهجرة غير الشرعية ورحيل الأفراد عن أوطانهم مثل تفعيل العناصر الأمنية على الحدود من خلال تسيير دوريات برية، وبحرية، وجوية، مشتركة بين دولة العبور (ليبيا)، والدول التي يقصدها المهاجرون لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر، من أجل حماية الأمن القومي الليبي، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية.
2. العمل على الالتزام بالمبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي من خلال حماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية، والالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
3. تكثيف التعاون بين جميع المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومصالح الدول المجاورة من خلال تبادل الخبرات حول كيفية التعاطي مع تلك الظاهرة، وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات التسلل للدولة الليبية.
4. السعي لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:-

الكتب

أنطوني، غدنز (2005) علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

بشارة، خضر(1993). أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2018). المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة تتعهدان بتقديم

المزيد بيندر، جون (2015). الاتحاد الاوربي، ترجمة خالد غربي علي، الطبعة الاولى.

الجوهري، يسري (1992) جغرافية السكان. الإسكندرية: منشأة المعارف.

حافظ، سحر مصطفى (2013). الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

الحسين، محمد نور عثمان (2014). الهجرة غير الشرعية والجريمة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.

الحوات، علي (2007) الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا غير بلدان المغرب الغربي، منشورات الجامعة المغربية خلال 2006-2007، طرابلس.

الدويبي، عبدالسالم بشير (2018). الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات، طرابلس: مركز البحوث والدراسات الأفريقية.

الدياسطي، رفيق محمد(2007). الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، مطابع المجموعة الدولية، الطبعة الاولى.

زكريا، خضر (1999). دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي، دمشق.

الزناتي، محمد عبي ابراهيم (2013) آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور (ليبيا نموذجا) جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

السيد شريف، ايمان (2010). الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث، الجريمة، القاهرة.

شوايل، اشور (2014). تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقـع ورؤيـة. جامعة بنغازي،

شيبوط، بشرى (2013). تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، جامعة متنوري بقسنطينة، الجزائر.

طعيبة، احمد (2017). الهجرة غير الشرعية بين الإستراتيجية والمواجهة واليات الحماية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر.

عادل، عامر (2018). جذور الهجرة الغير شرعية ودوافعها، مركز أبحاث أوروبا وشمال افريقا.11، نيسان.

عبيد، محمد فتحي(2010). التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية

عيد، علاء عبد الحفيظ (2017). مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 13، ايلول، هولندا.

فتحي، عيد محمد (2010) التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.

الفقية، عبد الله (2011). أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن. جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

القصير، عبد القادر(1992). الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

لبيب، علي (2004). قاموس الجغرافيا (عربي فرنسي إنجليزي)، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، لبنان.

ماهر، سامر (2012). التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الامنية، 12، اذار، السعودية.

المبارك، ياسر عوض الكريم (2008). الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.

المحبوبي، سيد عبد الله (1997). الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا.

مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط (2018). انهيار الأمن في ليبيا ينعش شبكات التهريب عبر الحدود. 30، كانون ثاني، لبنان.

المشاط، عبد المنعم (1978) نظرية الأمن القومي المعاصر القاهرة: دار الموقف العربي للنشر والتوزيع.

الرسائل والأطروحات:

إبراهيم، محمد عبيد (2013). آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية.

راضي محمد عمارة (2009). الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور). رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا.

رؤوف، منصوري(2014). الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف، الجزائر.

زيدي، نسمة (2015). الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية –ليبيا أنموذجا. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

صايش، عبد المالك (2014). مكافحة تهريب المهاجرين السريين. اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولد معمري تيزي وزو. الجزائر.

عبد المالك، صايش (2002). التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق بجامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر.

عبدالقادر، بطاهر (2015). حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الاورومتوسطي، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة وهران 2، الجزائر.

العربي، وهيبة (2004). المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، الجزائر.

فايز، حتو(2010). البُعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

الكيتب، رنا عبد الحسن (2002). تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة 1977–1997، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق.

الصحف والدوريات والبحوث:

ابو خشيم، مصباح عباد وآخرون (2014). أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الى أوروبا (المقترحات والحلول). المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7.جامعة العلوم الإسلامية الماليزية،

احمد، عمر يحى (2015). الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي، جامعة الزعيم الأزهري كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، السودان.

ايهاب، فادية (2015). تعرف على أبرز الدول التي شرعت قوانين للحد من الهجرة غير الشرعية، جريدة الوطن المصرية، 7، ايلول.

بخار، سديم (2014). كيف قتلت أمريكا وبريطانيا العراق مرتين. نون بوست،14، كانون اول.

بركان، فايزة (2012). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، باتنه– الجزائر: جامعة الحاج خضر.

التاج، عثمان (2010). مغامرة تهريب الشباب إلى ليبيا.. حكايات وصور مؤلمة. وسط الصحراء ..الموت عطشاً....«بصلة» تنقذ متسللاً من الموت !!صحيفة الراكوبة، 8، حزيران.

الترهوني، عبدالله ونيس (2018). ما حقيقة نمو الاقتصاد الليبي لسنة 2018؟ صحيفة بوابة افريقيا الاخبارية، 10، تشرين اول.

التميمي، محمد رضا(2011). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع يناير 2011، الجزائر.

حجاج، مليكة (2015). الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد (15).

خضر، سامية (2016). تعرف على أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية – مجلة الوفد،1(1).

الدباشي، إبراهيم(2014). بان كي مون يستبعد نهائيا فرضية التدخل العسكري في ليبيا. جريدة العرب، العدد 9706، 13، تشرين اول، لندن.

دياب، احمد (2015). معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، 28، ايلول.

الشعيبي، عيسى (2013) الربيع العربي وإشكالية التدخل الخارجي. صحيفة العد الاردنية،14، حزيران، الاردن

الصايغ، فاطمة (2010). الهجرة الخارجية.. أبعادها وتأثيراتها، جريدة الوفد الإماراتية، 20، تموز.

صحيفة العرب اللندنية (2018). شحة السيولة تغرق الاقتصاد الليبي في أزمات خانقة،24، تموز. لندن.

صحيفة المدائن (2017). أسواق للعبيد في ليبيا.. والمنظمة الدولية للهجرة تندد، 11، نبسان، السعودية.

صحيفة بوابة الوسط (2018). تهريب البشر من السودان وتشاد إلى ليبيا.. المسارات والحلول (رؤية من داخل الكفرة)23، ايلول.

صحيفة ليبيا المستقبل (2016). تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، 28، كانون اول.

صحيفة ليبيا المستقبل (2016). غرفة عمليات بين إيطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية، 30، ايلول.

صحيفة مصراوي (2018). مدينة أغاديز في النيجر حيث تتقاطع الآمال والأحلام المجهضة، 14، حزيران.

الطاهر، احمد (2017). شنغن والتعديلات المقترحة... توسُّع أم خطوة للوراء؟ مجلة العرب الدولية، 13، تشرين اول، السعودية.

عبد المنعم، محمود (2016). تعرف على أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.. وكيفية مواجهتها، جريدة الوفد المصرية، 21، ايلول، ر.

العبيدلي، عبيدلي (2012)، الربيع العربي.. الأسباب والدوافع. صحيفة الوطن البحرينية،1، اب.

العبيدي، جبريل(2018). السعودية ودورها في استقرار ليبيا. جريدة العرب الدولية،25، شباط، السعودية.

العشري، رشا (2017). ليبيا ومقاطعة قطر.. الانقسامات والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، 29، اب.

علو، احمد (2017). الاقتصادية لـ «الربيع العربي، مجلة الدفاع الوطني، العدد 380، لبنان.

فرج، عبدالفتاح (2017)، هجرة المصريين عبر ليبيا... ألغام ومطاردات وصحراء تبتلع التائهين، جريدة العرب الدولية. 8، تشرين اول، السعودية.

قاسم، روعة (2018). ليبيا: تصاعد ظاهرة الاتجار بالبشر وانتهاكات كبرى تطال المهاجرين. صحيفة القدس العربي،23، كانون ثاني،

كرنفودة، رمضان(2018). أصدقاء اليونسكو، آثار سلبية للهجرة غير الشرعية على الجنوب الليبي. صحيفة بوابة الوسيط الليبية،17، كانون ثاني، ليبيا.

الكميشي، احلام، محمد (2017). الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية،12، ايار.

الكوت، البشير (2017) الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات، (2)، 145-108.

ماهر، عبد مولاه (2012). التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية. آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398.

مشالى، حسن (2016). المتسللون إلى ليبيا يهربون من الفقر المحقق إلى الموت المحتمل. صحيفة اليوم السابع المصرية، 1، ايار.

المصراتي، عبدالله احمد (2014) الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريبي الرياض،30 (59).

مطاوع، محمد (2015). الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، الإشكالية الكبرى ولاستراتيجيات والمستجدات، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 431، كانون الثاني/ 2015.

مفتاح، حسين (2018)، التعليم في ليبيا: القاطرة المعطّلة وسط الطريق، صحيفة مستقبل ليبيا، 9، اب، 2018.

المهدى صالح إحميد (2017). عواصف الربيع العربي، ليبيا كضحية مثالا. صحيفة راي اليوم اللندنية، 31، كانون ثاني، لندن.

هاشم، احمد عزت (2017). ابعاد ودلالات التحرك المصري في ليبيا. مجلة السياسة الدولية،20، تشرين ثاني.

هشام، بشير (2010). الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا (أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها) مجلة السياسة الدولية، مركز الإهرام، العدد 178، كانون اول.

هشام، هبه (2015). جرائد غربية: تفاقم أزمة الهجرة يضع ليبيا تحت المنظار. صحيفة بوابة الوسيط الليبية،21، نيسان.

هندي، محمد (2013). طريق قسطل بين مصر والسودان شريان جديد في قلب وادي النيل، صحيفة الأهرام المصرية، 12، ايار.

الوحشي، علي مصباح محمد (2017). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة. مجلة الدراسات القانونية والسياسية.

مؤتمرات وندوات:

دندان، عبد القادر (2010). دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط، الآثار والتحديات. مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، مركز الجامعي الحاج، المغرب.

الشيشيني، عزت (2010). المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية "ندوة الهجرة غير المشروعة ".

الصفواني، عمران عبد السلام وجوان، حسيت صالح (2009) الهجرة إلى ليبيا: أنماطها واتجاهاتها وطبيعتها، بحث مقدم إلى ندوة "إشكاليات الهجرة في ليبيا" المقامة في أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا.

المواقع الإلكترونية

أحمين، عبد الحكيم (2008). الهجرة إشكاليات وتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 11، آذار، قطر.

البرعمي، عوض (2015). الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.loopsresearch.org/projects/view/8/?lang=ara تم نشره في

July 29, 2015

برينيس، عادل (2017). الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوروبا، موقع arabic.sputniknews.com، 7، كانون اول.

بن عنتر، عبدالنور (2015). الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة، العربي الجديد، 2 ايار، مصر.

بيتر، كول (2012). فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا. مركز كارنيغي للشرق الأوسط،18، تشرين اول، لبنان.

تلغ، رامي (2018). التهريب في ليبيا، النقمة التي تلازم كل العهود. بوابة افريقيا الاخبارية، 6، كانون ثاني، ليبيا.

جناحي، عبدالله (2016). أسباب ثورات الربيع العربي وخصائصها وخارطة الطريق المطلوبة. التجديد العربي، 16، كانون ثاني، مصر.

جود، رنا (2013). ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية. موقع بي بي الليبي، 16، تشرين الأول، ليبيا.

الجيباني، صقر (2018). انفصام الاقتصاد الليبي، صحيفة ليبيا الخبر، 25، 11، ليبيا.

حمداني، زهير (2018). ساركوزي، بين نعيم القذافي وجحيمه. مركز الجزيرة للدراسات، 24، أيار.

الخرسان، سعد عبد الرزاق محسن (2016). دوافع الهجرة وآثارها، جامعة بابل،28، شباط، العراق.

الخشاني، محمد (2005). أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، 11، اذار، قطر.

الداه، ولد حمد (2010). لهجرة غير الشرعية: بين أمننة الرهانات الاجتماعية وإشكاليات التنمية، موقع "الحصاد الالكتروني،8، شباط، موريتانيا.

زائري، رمزي (2017). قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، بوابة افريقيا الاخبارية، 25، تشرين ثاني، ليبيا.

سرور، احمد (2018). استنزاف الموارد.. مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 11، نيسان، مصر.

سعد الدين نادية (2017). أبعاد ومحركات الدور الأردني في الأزمة الليبية. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 24، كانون ثاني، الامارات.

السنوسي، بسيكري (2014). التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي. تقرير، مركز الجزيرة للدراسات،11، تشرين ثاني، قطر.

السهيل، ساره (2016). الهجرة والتهجير وباسم الدين، شبكة رووداو الإعلامية، 25، ايلول، كردستان، العراق.

السيد، محمد محمود (2011). الهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن–العدد: 3554، 22، تشرين ثاني، مصر.

الشلوي، هشام (2014). المشهد السياسي والأمني الليبي: الدوائر المفخخة. موقع مركز الجزيرة للدراسات، 15 إبريل 2014

عبدالحميد، اشرف (2017). مصر تحذر رعاياها من الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، معهد العربية للدراسات، 12، ايلول، الامارات العربية

العبيدلي، جبريل (2017). اعتدال البوصلة البريطانية تجاه الأزمة الليبية. مؤسسة الأيام للنشر البحرينية 25، كانون ثاني، البحرين

العلوي، الشيخ الحسين (2015). الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، مركز الجزيرة للدراسات. 14، ايار، قطر.

العلوي، الحسين الشيخ (2015). الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعيرة. مركز الجزيرة للدراسات، 14، اذار، قطر.

عميرة، عائد (2017). الإمارات تغرق ليبيا بالسلاح رغم الحظر الأممي. نون بوست، 9، ايار، مصر.

غانمي، منية (2017). سبها.. قبلة المهاجرين الأفارقة في ليبيا، معهد العربية للدراسات، 17، كانون اول، الامارات العربية

غبارة، عبدالباسط (2017). الازمة الليبية في الأجندة العربية والافريقية. صحيفة بوابة إفريقيا الإخبارية، 12، كانون ثاني، ليبيا.

غبارة، عبدالباسط (2017). أوروبا.. عين على ليبيا. بوابة إفريقيا الإخبارية، 7، شباط، ليبيا.

غبارة، عبدالباسط (2018). مؤشرات ايجابية لقطاع النفط في ليبيا، صحيفة بوابة إفريقيا الإخبارية، 21، كانون ثاني، ليبيا.

فريحات معاذ (2018). يعبرون ليبيا إلى الموت، شبكة تلفزيون الشرق الأوسط، 31، تموز، ليبيا.

فهمي، لبيب (2018). البرلمان الأوروبي: مساعدة المهاجرين غير الشرعيين ليست جريمة، العربي الجديد،7، تموز، بروكسل.

فورين بوليسي (2015). السودان معبر لتهريب البشر إلى أوروبا، ترجمة عوض خيري، صحيفة الامارات اليوم، 25، ايار، الامارات العربية

مبروك، المهدي (2017) الهجرة والمتاجرة بالبشر والعبودية في بلداننا، الجديد العربي، 26، كانون ثاني، مصر.

محمد (2012). الثورة الليبية، علامات فارقة في الأحداث والتدخل الخارجي. جريدة الخليج،17، شباط، الامارات.

محمد مركز الجزيرة للدراسات (2017). الهجرة غير النظامية.. محطات ليبية أوروبية، 30، تشرين ثاني، قطر.

مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية(2018). التدخلات الخارجية في ليبيا. 1، ايار، ليبيا.

معمر، محمد (2009). أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية "دراسة ميدانية، مركز الجزيرة للدراسات، 19، تشرين اول، قطر.

مفتاح، حسين (2018). الدور الإيطالي في ليبيا بين الهواجس الأمنية والمصالح الاقتصادية. صحيفة بوابة إفريقيا الإخبارية، 5، ايار، ليبيا.

مليتي، منور (2018). الدور الفرنسي في الملف الليبي؛ خلفياته وأبعاده. صحيفة بوابة افريقيا الاخبارية، 5، كانون ثاني، ليبيا.

المهدي اللّباد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن بالحكومة الليبية، السبت 14 يناير 2017 اليوم السابع yom7.com.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2017). سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، 24، شباط، الجزائر.

موقع أخبارك. نت (2017). السلوم» ليس الوحيد.. «الدستور» يكشف منافذ طرق الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، 9، ايلول، مصر .**http://www.akhbarak.net**

موقع سرايا الاخباري (2014). الكشف عن القاتل الحقيقي لمعمر القذافي. 25. تشرين اول، الاردن.

موقع عربي سبونتك (2017) ليبيا: 20 ألف مهاجر غير شرعي دخلوا إلى البلاد بين 2016 و2017، 25، تشرين ثاني. روسيا. **arabic.sputniknews.com**

وكالة شينخوا (2018). الأمم المتحدة تدعم تحسين الخدمات في ليبيا بتمويل أوروبي قيمته 50 مليون يورو، 23، تشرين ثاني، الصين.

وكالة شينخوا(2018). الإصلاح الاقتصادي في ليبيا.. خطوات مؤلمة لوقف استنزاف الموارد المالية، 11، حزيران، الصين.

ويري، فريدرك (2013). بناء قطاع الأمن في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 6، اب، واشنطن.

يازجي، مجدي (2013). ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب. معهد العربية للدراسات، 10، تشرين اول، الامارات.

ياسين، بوتيتي(2017). منظمة الهجرة.. تراجع عدد المهاجرين عبر النيجر إلى ليبيا، وكالة رويترز، 21، نيسان، ليبيا

الاتفاقيات:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.

المصادر الاجنبية:

Attir, M. O., Regan, C., Lutterbeck, D., Lodge, T., Bugre, M., Mehyar, M., ... & Visser, R. K. (2014). Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security.

Bischoff, C., Falk, F., & Kafehsy, S. (Eds.). (2014). Images of illegalized immigration: towards a critical iconology of politics(Vol. 9). transcript Verlag.

Grech, & M. Wohlfeld (Eds.), Migration in the Mediterranean : human rights, security and development perspectives (pp. 96-108). Msida: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies.

Toaldo, M. (2015). Migrations through and from Libya: a Mediterranean challenge. Istituto Affari Internazionali.

Zoli, C., Azar, S., & Ross, S. (2011). Patterns of Conduct: Libyan Regime Support for and Involvement in Acts of Terrorism..